جامعة الجيلالي بونعامة * خميس مليانة *

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأزمة الأفغانية وتأثيرها على المحيط الإقليمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

من إعداد الطالبة:

بشراير فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:

عبد الرزاق بن حليمة

لجنة المناقشة

(أ/د/أ.د)	**رئيسا**
(أ/د/أ.د)	**مشرفا و مقررا**
(أ/د/أ.د)	**عضوا مناقشا**
(أ/د/أ.د)	**عضوا مناقشا**

2015 / 2014

شكر و تقدير

" و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

الآية 105، سورة التوبة

بنعمة المولى عز و جلا تم انجاز هذا العمل الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاته تعالى .

ومن خلال هذا العمل أشكر الأستاذ المشرف " بن حليمة عبد الرزاق " لقبوله الإشراف على بحثي هذا ، بما يستطيع من مساعدة علمية ومعنوية لإتمامه . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة في قسم العلوم السياسية بجامعة خميس مليانة الذين قدموا لنا النصائح الهادفة في سبيل أن ينجز هذا العمل المتواضع ، وأخص بالذكر الأستاذ "تراكة جمال" والأستاذ "دهقاني أيوب" .

فبارك الله فيكم.

الإهداء

"بسـم اللـه الرحمـن الرحيـم"

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى من ساندني ماديا ومعنويا خلال مشواري الدراسي ، والذين لن أوفيهما حقهما في رد الجميل إليهما، إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى كل أفراد عائلتي إخوتي وأخواتي .

إلى أعز الصديقات في الدراسة الذين تركوا بصماتهم في حياتي ، وقدموا إلي المساندة والدعم . " كنزة"، "صليحة" ، "بختة " .

إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين يؤمنون بأن الأخلاق لابد أن تسبق العلم ، وأن تكون قاعدته : " لا ينفع علم بلا أخلاق "

إلى جميع الطلبة الذين درسوا معي في قسم العلوم السياسية وخاصة طلبة تخصص الدراسات الدولية .

خطـــــة الدراســـة :

مقدمـــة :

الفصل الأول : الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان .

- **المبحث الأول** : الأهمية الجغرافية لأفغانستان .
- **المبحث الثاني** : الأهمية الاقتصادية لأفغانستان .
- **المبحث الثالث** : الأهمية الحضارية لأفغانستان .
- **المبحث الرابع** : النظام السياسي في لأفغانستان .

الفصل الثاني : الاطار التحليلي للأزمة الأفغانية .

- **المبحث الأول** : المسار التاريخي للأزمة الأفغانية .
- **المبحث الثاني** : أسباب الأزمة الأفغانية .
- **المبحث الثالث** : أطراف الأزمة الأفغانية .

الفصل الثالث : تداعيات الأزمة الأفغانية داخليا وخارجيا .

- **المبحث الأول** : تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الداخلي .
- **المبحث الثاني** : تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الإقليمي .
- **المبحث الثالث** : الجهود الدولية لتسوية الأزمة الأفغانية .
- **المبحث الرابع** : التحديات التي تواجه الأزمة الأفغانية .

الخاتمة .

قائمة المراجع .

الفهرس.

مقدمة

تشهد دول القارة الآسيوية العديد من الأزمات التي تظهر بين الحين والآخر ، ويعود ذلك إلى الخصوصية التي تتميز بها مختلف المناطق الحيوية الموجودة بها ، من بينها منطقة جنوب غرب آسيا التي تعتبر منطقة حساسة ، بالنظر للطبيعة الاجتماعية المكونة من مجموعة الأعراق والاثنيات المتنافسة فيما بينها والتي تسعى للإطاحة بالأنظمة السياسية الحاكمة والسيطرة على مقاليد الحكم هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة المتمثلة على وجه التحديد في الثروة الباطنية الهائلة التي تختزنها جعلتها باستمرار منطقة تتكالب عليها القوى الداخلية والخارجية .

وتعد الأزمة الأفغانية في هذه المنطقة واحدة من أعقد الأزمات التي يشهدها العالم حاليا ،جعلت من أفغانستان تعاني مشكلة عدم الاستقرار لعقود طويلة ، نظرا للأهمية الجغرافية التي تحظى بها ، كونها تشكل همزة وصل بين منطقة شبه القارة الهندية ومنطقة آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط ، ومركزا لتلاقي ثلاث حضارات عريقة هي الحضارة الهندوسية والحضارة الإسلامية والحضارة البوذية ، ومعبرا رئيسيا و مهما للتبادلات الاقتصادية بحكم موقعها الاستراتيجي كمدخل لآسيا الوسطى ، ما جعلها تتمحور في قلب أغنى منطقتين في العالم من حيث الثروات المعدنية ، هما الشرق الأوسط من جهة ودول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين من جهة أخرى .

وعلى الرغم من أهمية الموقع الجغرافي الحيوي لأفغانستان ، إلا أنه مثل عبأ بالنسبة لها ويعود ذلك إلى تشابك المصالح بين القوى المحلية والدولية عبر الفترات التاريخية منذ زمن الاحتلال البريطاني ومن بعده الاحتلال السوفييتي ، إذ ظهرت العديد من المشاكل الداخلية من بينها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة التنافس القبلي في المجتمع الأفغاني بين كل العرقيات (الباشتون ، الأوزبك ، الطاجيك ، الهزارة ، التركمان ...،) ، حيث تسعى كل قبيلة من هذه القبائل لشد قبضتها على مقاليد الحكم ورفض مشاركة باقي القبائل في إدارة شؤون الدولة ،وهو ما أدى فيما بعد إلى حدوث أزمة سياسية خانقة ، استقطبت تدخل القوى الإقليمية كباكستان وإيران وحتى القوى الدولية كروسيا والولايات المتحدة ، فخلال فترة الانسحاب السوفييتي عام 1989 وقعت الحرب الأهلية الأفغانية بين فصائل المجاهدين بعد الفراغ الأمني داخل أفغانستان ، فظهرت على إثر ذلك حركة طالبان التي تمثل أكبر القبائل نسبة هي قبائل الباشتون والتي تمكنت من السيطرة على حوالي 90 بالمائة من الأراضي الأفغانية خلال فترة تسعينات القرن الماضي وحتى بداية الألفية و تحقيق الأمن للشعب الأفغاني . بفضل الدعم الذي تلقته من قبل أجهزة الاستخبارات الباكستانية والأمريكية مقابل التصدي للتوسع السوفييتي ، لكن مع مرور

الوقت حدثت النكسة على نظام حركة طالبان الذي انهار نتيجة التدخل العسكري الأمريكي على خلفية اتهام الحركة بالوقوف على تفجيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فانفجرت الأزمة الداخلية مرة أخرى ودخلت البلاد في دوامة من الصراعات ما بين القوى الإقليمية والدولية ، الساعية لتحقيق مصالحها داخل أفغانستان التي حرمت منها إبان حكم الحركة ، وهو ما أحدث خللا في الأوضاع الداخلية لأفغانستان كانت لها تداعيات على المستوى الداخلي وأخرى على المستوى الخارجي أي دول المحيط الإقليمي كباكستان وإيران الهند جمهوريات آسيا الوسطى هذا من جهة وعلى الصين وروسيا من جهة أخرى .

❖ الإشكالية الرئيسية :

- إلى أي مدى وصلت تداعيات الأزمة الأفغانية إقليميا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟
- ومن هذه الإشكالية نطرح عدة أسئلة فرعية :

❖ التساؤلات الفرعية :

- هل الموقع الجغرافي لأفغانستان هو العامل الحاسم في عدم استقرارها ؟
- كيف أثرت الأطرف الداخلية والإقليمية والدولية على تصاعد حدة الأزمة الأفغانية ؟
- كيف انعكست الأوضاع الداخلية في أفغانستان على الأوضاع الداخلية لدول المحيط الإقليمي ؟

❖ الفرضية الرئيسية :

- أدى انفجار الأزمة في أفغانستان إلى حدوث تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ما شكل أرضية خصبة لانعدام الأمن والاستقرار داخل أفغانستان و مصدر تهديد مباشر للأمن القومي على دول الجوار الإقليمي .

❖ مجال الدراسة :

1) **المجال الزماني:** إن هذه الدراسة تهتم بتحليل الأزمة الأفغانية وانعكاساتها على علاقة أفغانستان بدول المحيط الإقليمي على كافة المستويات السياسية ، الأمنية ، الاقتصادية ... بداية من عام 2001 وتحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر إلى غاية الفترة الحالية 2015 أي أن المجال الزماني للدراسة مفتوح .

2) **المجال المكاني :** الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لدولة أفغانستان بشكل خاص ، ودول منطقة جنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى بشكل عام ، حيث أن الأزمة الأفغانية استقطبت قوى إقليمية مؤثرة على معادلة الصراع الدائر بين الأطراف الداخلية للأزمة .

❖ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء انفجار الأزمة في أفغانستان والتطورات التي أعقبت التدخل العسكري الأمريكي فيها ، ودور الذي لعبته كل من باكستان والهند وإيران المجاورة لأفغانستان والدور الذي لعبته كل من الصين وروسيا في تأجيج مسار الأزمة إلى ما هي عليه في الفترة الراهنة ومن ثمة أهم التداعيات التي أفرزتها على الأوضاع الداخلية على هذه الأطراف المتنازعة ، مع الشرح و التوضيح و التوسع في الظاهرة و تحليلها و تبيان أبعادها إقليميا .

❖ أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع الأزمة الأفغانية من بين المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين المختصين في الشؤون الآسيوية ، بسبب تشعبها من ناحية الأطراف المتنازعة . خاصة حركة طالبان السابقة ، التي ازداد نشاطها داخل أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ضف إلى ذلك الصعوبة في إيجاد الحلول الجذرية والمناسبة لانفجار الأزمة بين الفترة والأخرى .

❖ **مناهج المستخدمة:** تتطلب دراستنا توظيف عدة مناهج وهي كالآتي :

1/ المنهج الوصفي :

هو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها لذا لا يمكن أن تخلوا أي دراسة من اتباعه باعتباره هو الذي نحاول دراسته من خلال وصف الأزمة الأفغانية عرفت تطورات عديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وكذا تداعياتها على المحيط الإقليمي لأفغانستان .

2/ المنهج التحليلي :

استعملنا هذا المنهج محاولة لفهم الظاهرة وتحليلها وفق معطيات منطقية وذلك لدراسة الأزمة الأفغانية من خلال تحليل مجريات الأحداث التي وقعت ، وكذا تحليل الأسباب والأطراف المشكلة للأزمة وأخيرا تحليل التداعيات المترتبة عنها على كافة المستويات .

3/ المنهج التاريخي :

يعد من أهم المناهج المعتمدة في أغلب الدراسات فهو يعمل على تفسير وتحليل الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم حوادث زمن الحاضر والتنبؤ بما سيكون في المستقبل ، لأن الحاضر والوضع الراهن لا يعرف إلا من خلال العودة لجذوره التاريخية وامتداده الزماني ، فمن خلال الدراسة التاريخية نستطيع التعرف على واقع الأزمة الأفغانية قبل وبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001.

4/ منهج دراسة الحالة :

يقوم منهج دراسة الحالة على أسس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري ، حيث يسعى إلى الحصول على المزيد من المعارف والمعلومات من خلال اعتماده على العينات والبيانات والمقابلات . وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث محل الدراسة ، بالإضافة لكونه المنهج المستخدم في تقصي محاور ومستويات الأزمة الأفغانية في منطقة جنوب غرب آسيا ، فهو الأداة الأنسب لتسليط الضوء على الحالة الأفغانية تحديدا دون غيرها من الحالات وما شهدته من تطورات مستمرة .

5/ منهج تحليل المضمون :

يتم الاستعانة بأدوات وأساليب منهجية أخرى مثل: تقنية تحليل المضمون . لاكتشاف المدلولات والمعاني التي تطرحها بعض الوثائق والاتفاقيات وكذا تحليلها مثل الاتفاقية الأمنية المشتركة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان في اطار التعاون المشترك في المنطقة ، وكذا تحليل الخطابات الرسمية الصادرة عن الشخصيات السياسية بخصوص الأزمة الأفغانية

❖ أدبيات الدراسة :

1/ دراسة قام بها شادي إبراهيم بعنوان التدخل العسكري بذريعة مكافحة الإرهاب الدولي . "أفغانستان نموذجا " في سنة 2011 حيث تطرق فيها إلى مفهوم التدخل العسكري ثم الآليات التي من شأنها مكافحة الإرهاب الدولي وأخيرا عالج الآلية التي قامت بها الولايات المتحدة

الأمريكية للتدخل العسكري في أفغانستان بداية من 2001 ، تحت مبرر القضاء على الإرهاب الدولي وجماعات التطرف الإسلامي .

2/ دراسة قام بها صالح سليمان عبد العظيم بعنوان باكستان على وشك السقوط : مستقبل أمريكا وباكستان وأفغانستان في سنة 2013 ، حيث عالج فيها وضيعة الدول الثلاثة المشكلة للأزمة في أفغانستان كما تطرق بالتحليل إلى انعكاسات الوضع الأمني فيها على باكستان والولايات المتحدة وعلى استقرار المنطقة ، ومستقبل الدول الثلاث في ظل الأوضاع الراهنة .

3/ دراسة قامت بها هرباجي دليلة ودوخي ليلى بعنوان مكافحة الإرهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في عام 2013 ، حيث عالجتا ماهية الإرهاب الدولي كما تطرقا إلى تحليل السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر وأخذ النموذج الأفغاني كدراسة حالة في إطار مكافحة الإرهاب .

كل الدراسات السابقة عن الأزمة الأفغانية تطرقت إلى تأثير العامل الخارجي على الداخل الأفغاني ، أما من خلال دراستنا هذه فإننا سنحاول تسليط الضوء على الأزمة الأفغانية داخل حدودها الجغرافية بعد سقوط نظام حركة طالبان ، وانعكاس هذه الأخيرة على الأوضاع الداخلية لدول المحيط الإقليمي من جهة ، وعلى شكل التحالفات الإقليمية من جهة ثانية .

❖ مفاهيم الدراسة :

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بدراستنا نذكر منها :

- **"الأزمة" :** تعرف الأزمة في القاموس اللغوي بأنها**" اللحظة الحرجة أو نقطة التحول"** ، هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديدًا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادًا وسريعًا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدمًا في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

- وتعرف كذلك على أنها نقطة تحول حاسمة في مجرى حدث ما ، إذ تتميز بتحسن ملحوظ أو تأخر حاد وترتبط بتجاذبات قديمة لابد أن تزول لتحل محلها ارتباطات جديدة ، وتورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث . فهي لا تنشأ مجزأة ، وليست وليدة اللحظة ، ولكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل قبل ظهور الأزمة في حد ذاتها .

- **"طالبان" :** كلمة فارسية تعني جمعية كلية أهل السنة والجماعة ، و طالبان هم مجموعة من طلاب الشريعة الذين درسوا في المدارس الدينية في منطقة جنوب أفغانستان وفي باكستان ، ظهرت طالبان كحركة مسلحة في أواخر عام 1994 ، وهي حركة سلفية(وهابية) أنشأت لتواجه الحكومة الأفغانية ، وهم خريجي مدارس شرعية متأثرة بمدرسة ديوبند الهندية المعروفة منذ ثلاثمائة سنة ، وتعد مدرسة تقليدية جامدة وغير متفتحة على العالم المعاصر. تعود نشأتها أساسا إلى جهاز المخابرات الباكستانية بناءا على توجهات المخابرات الأمريكية .

- **"تنظيم القاعدة"** : هي حركة منظمة تتكون من عدة أشخاص ينتمون إلى جنسيات مختلفة ، تأسست في الفترة بين أغسطس عام 1988 وأوائل 1990 ، تدعو إلى الجهاد الدولي ، وتشمل التقنيات التي تستخدمها في الهجمات الانتحارية والتفجيرات المتزامنة في أهداف مختلفة والتي يقوم بها أحد أعضاء التنظيم الذين تعهدوا بالولاء ل زعيمها "بن لادن" أو بعض الأفراد الخاضعين للتدريب في أحد مخيمات في أفغانستان أو السودان ، تشمل أهداف القاعدة إنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية ، وإنشاء خلافة إسلامية جديدة ، معتقدة أن هناك تحالفا مسيحيا يهوديا يتآمر لتدمير الإسلام ، كما أنها وصفت القاعدة من حيث الفلسفة الإدارية بأنها مركزية في القرار ولامركزية التنفيذ ، وهي في هذا الإطار تصنف ضمن قائمة المنظمات الإرهابية على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية .

❖ التنظيم الهيكلي للدراسة :

نظرا لأهمية الدراسة وعمق أبعادها وتأثيرها و للوصول إلى نتائج موضوعية وبناء دراسة أكاديمية ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول ، يتضمن كل فصل مجموعة من المباحث وذلك من أجل الإلمام بكل المفاهيم وجوانب موضوع الدراسة .

لقد درجنا الفصل الأول تحت عنوان الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان والذي تطرقنا فيه إلى الأهمية الجغرافية لأفغانستان كما تم التطرق إلى إبراز أهم المميزات الاقتصادية لأفغانستان بالإضافة إلى السياق الحضاري لهذه الأخيرة ،ثم طبيعة النظام السياسي الأفغاني .

أما الفصل الثاني والذي يتمثل في الاطار التحليلي للأزمة الأفغانية ، تطرقنا من خلاله إلى المسار التاريخي للأزمة الأفغانية ثم الأسباب التي كانت وراء انفجار الأزمة بالإضافة إلى الأطراف الداخلية والخارجية المشكلة للأزمة الأفغانية .

بينما في الفصل الثالث والأخير حاولنا من خلال هذا الفصل والذي جاء بعنوان تداعيات الأزمة الأفغانية داخليا وخارجيا إبراز أهم التداعيات التي أفرزتها على المستويين الداخلي ثم الخارجي كما تطرقنا إلى الجهود الدولية التي بذلها المجتمع الدولي للتقليل من حدة تلك التداعيات وأخيرا التحديات التي يمكن أن تواجه أفغانستان في ظل تصاعد الأزمة .

الفصل الأول :

الأهمية الإستراتيجية لأفغانستان

الفصل الأول : الأهمية الجيو استراتيجية لأفغانستان

المبحث الأول : الأهمية الجغرافية لأفغانستان

المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية لأفغانستان

المبحث الثالث : الأهمية الحضارية لأفغانستان

المبحث الرابع : النظام السياسي في أفغانستان

تحتل أفغانستان مكانة مميزة من خلال موقعها الجغرافي في وسط جنوب آسيا ، هذا الموقع الذي يتوسط منطقة متعددة الإثنيات وتضارب المصالح والإديولوجيات ، إذ تعد مركزا لثلاث حضارات عريقة هي الحضارة الإسلامية والحضارة البوذية ، والحضارة الهندوسية ، هذه الخصائص جعلت من أفغانستان أكثر المناطق الساخنة في العالم التي لم تشهد استقرار منذ عقود طويلة .

المبحث الأول : الأهمية الجغرافية لأفغانستان .

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بأفغانستان وهي من أكثر المفاهيم التي يصعب تحديدها ، وهذا كله يعود إلى المنطلقات التي انطلق منها الباحثون والمفكرون بالتركيز على الموقع الجغرافي .

المطلب الأول : التعريف بأفغانستان .

لقد تعددت المفاهيم حول تعريف أفغانستان تبعا للمنطلقات الفكرية والاديولوجية للمؤلفين الغربيين و الأفغان ، فهناك من يركز في تعريف أفغانستان على مرتكزات طبيعية أو جغرافية أو عرقية سلالية وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية :

- ✓ عرفت أفغانستان في العصور القديمة باسم (أريانا)، وفي القرن الخامس ميلادي أصبحت تعرف باسم (خراسان) الواقعة في الجزء الشمالي منها (أي بلاد الشرق)، واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر ، ثم عرفت فيما بعد باسم أفغانستان ، أي أرض الأفغان .
- ✓ استعمل المؤرخ الأفغاني **"السيفي الهروي"** في سنة 1221 اسم أفغانستان كمواطن للشعب الأفغاني .
- ✓ وقام حاكم الهند الانجليزي **"اللورد أك ليند"** سنة 1838 في رسالته الرسمية إلى الملك الأفغاني شاه شجاع السدوزي بكتابة أفغانستان مرتين بدلا من كلمة خراسان .
  - وتأسيسا على ذلك نصل إلى أن مفردة أفغانستان قد تغيرت إشكالها حسب الروايات التاريخية . **(1)**

المطلب الثاني : الموقع الجغرافي لأفغانستان .

لقد شكل الموقع الجغرافي لأفغانستان اهتماما من قبل الباحثين في حقل الدراسات الاستراتيجية ، والجيوسياسية العالمية على اعتبار أن أفغانستان تمثل مفترق طرق تاريخي وجغرافي لثلاثة عوالم حضارية هي الشرق الأوسط بعربه وشعوبه الإيرانية من جهة ، وآسيا الوسطى المقطونة بالأتراك والمغول من جهة ثانية ، و شبه القارة الهندية من جهة ثالثة .

1/ joseph . collins , understanding war in afghanistan . national defense university press washington , d.c . 2011 . p 5 .

تقع أفغانستان في جنوب وسط آسيا ، بين خطي عرض 33 درجة شمالا و 65 درجة شرقا ، تحدها باكستان شرقا وجنوبا بطول حدودها (2430 كم) ، وإيران غربا ب (936 كم) ، ودول آسيا الوسطى هي طاجاكستان شمالاب (1206 كم) ، و أزوبكستان شمالا (137 كم) وأيضا تركمانستان شمالا ب (749كم) وشريط حدودي مع الصين في الشمال الشرقي ب (71 كم) ، وهي بهذا لا تتمتع بأي منفذ بحري يطل على البحار والمحيطات أي منها دولة حبيسة ، تتربع على مساحة تقدر ب 647.5 كم 2 .

- خريطة توضح الموقع الجغرافي لأفغانستان .

المصدر:

http://search.tb.ask.com/search/AJimage.jhtml?searchfor=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

1/ التضاريس :

تعتبر جبال هندكوش أهم مانع طبيعي في أفغانستان ، وهي سلسلة جبال تمتد كحائط صخري ، يتراوح ارتفاعها من 3900 متر إلى 7620 متر تمنح البلاد حدودا طبيعية لا يمكن اختراقها ، إذ تصل أعلى قمة بها إلى 7620 متر بمحافظة بدخشان في الشمال الشرقي التي تمتد نحو الغرب حتى ولاية هرات المجاورة لإيران ، وترجع أهمية سلسلة جبال هندكوش إلى أنها تقسم أفغانستان إلى ثلاثة أقاليم هي :

1/ الأقاليم الشمالية التي تتميز بوجود السهول والتلال الخصبة .

2/ الأقاليم الوسطى التي تتميز بارتفاع علو جبالها ووديانها الضيقة .

3/ الأقاليم الجنوبية التي تتميز بالهضاب العليا والصحاري . (1)

وهناك سلاسل جبلية أخرى كجبال بامير في الشمال الشرقي ، جبال بادقشان في نفس المنطقة ، وجبال سفيدكوه التي تشكل جزءا من الحدود الأفغانية الباكستانية .

أما السهول فنجد في الجزء الشمالي أكثر الأراضي خصوبة تمثل حوالي 15 بالمائة من المساحة الإجمالية التي يقدر متوسط ارتفاعها بحوالي 600 متر فوق مستوى سطح البحر ، مقارنة بالجزء الجنوبي الذي يتسم بوجود السهول المرتفعة والصحاري الرملية وهي أراضي منخفضة تشمل سهول تركستان وأراضي هرات في الشمال الغربي وصحراء رينستان في الجنوب ويبلغ متوسط ارتفاعها حوالي 900 متر فوق مستوى سطح البحر (2)

2/ المناخ :

تنتمي أفغانستان بحكم موقعها الفلكي واختلاف طبيعة تضاريسها إلى المنطقة القارية التي تتميز باختلاف كبير في درجات الحرارة في فصلي الصيف والشتاء ، حيث تصل درجة الحرارة إلى حدود 20 بالمائة تحت الصفر في بعض المناطق الصحراوية في فصل الشتاء ، أما المناطق الشمالية الجبلية فتتمتع بمناخ بارد وجاف ، وفي المناطق المنخفضة كسيتان وريجستان وجلال أباد ترتفع درجة الحرارة في فصل الصيف إلى 49 درجة .

ضف إلى ذلك اختلاف معدلات تساقط الأمطار ، إذ يقدر معدلها إلى 50 مم في صحراء الجنوب والجنوب الغربي ، وتتراوح من 800 ، 1000 مم في جبال الشمال الشرقي ، أما المناطق التي تقع على الحدود مع باكستان فيقدر معدل تساقط الأمطار الموسمية الصيفية بها ب 800 مم سنويا .

1/ عمر ناصر خوشخال ، دور القوى الداخلية والخارجية في تطور التاريخ السياسي لأفغانستان المعاصرة ،الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، 2011 ، ص 13 .

2/ عدنان عودة فليح الطائي ، أفغانستان وأهميتها الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، الكويت ، 2006 ، ص 26 .

3/ الغطاء النباتي :

تقدر مساحة الغابات في أفغانستان بنحو 3 بالمائة من المساحة الإجمالية وذلك نظرا لطبيعة المناخ القاري السائد بها ، تسود النباتات العشبية والبرية في المناطق الغربية الصحراوية وشبه الصحراوية (صحراء ريجستان ، بستان شبه الصحراوية) في فصل الربيع ، وتكثر النباتات والأشجار التي يصل طولها إلى 180 متر في المناطق الشمالية ، أما باقي المناطق فإن الغطاء النباتي بها مرتبط بمعدل تساقط الأمطار.

4/ الشبكة الهيدوغرافية :

تتأثر بالمناخ بصفة مباشرة ، ورغم توفر الأنهار والبحيرات في أفغانستان إلا أنها ليست كلها دائمة الجريان نظرا لقلة تساقط الأمطار ، حيث تنبع من المرتفعات الوسطى وتتوزع على مختلف مناطق أفغانستان ومن أهم الأنهار والبحيرات نجد :

1/ الأنهار:

يعد نهر أمر (جيحون) أهم الأنهار في أفغانستان ، حيث تبلغ طوله الكلي 2400 كم منها 1100 كم في أفغانستان ، أما الباقي فيشكل حدا طبيعيا مع كل من طاجاكستان و أوزبكستان كما أنه يروي مساحة قدرها 93000 ميلا مربع من أراضي أفغانستان ، ثم يأتي نهر هلمند (1)

بطول قدره 1300 كم في الجنوب الغربي ، ثم نهر أرغنداب في الجنوب ب 650 كم يغطي قرابة 40 بالمائة من المساحة الزراعية للبلاد ، و أخيرا نهر كابل ب 600 كم منها 350 كم في أفغانستان وهو من أهم الأنهار الاستمرار جريانه طوله السنة .

2/ البحيرات :

لا توجد في أفغانستان بحيرات كبيرة في أفغانستان بحيرة هامون أكبر البحيرات التي تقع جزء منها في أفغانستان والجزء الآخر في إيران بارتفاع يقدر ب 500 متر فوق مستوى سطح البحر وهناك بحيرات صغيرة في منطقة هزارة (باندي أمير) التي يمكن استغلالها في المجال الاقتصادي .

5/ التركيبة الديموغرافية :

يبلغ عدد سكان أفغانستان حسب إحصائيات 2007 حوالي 31 مليون نسمة ، وتضم أفغانستان مزيجا من العرقيات والإثنيات تقدر ب 13 عرقية ، يمكن الإشارة إليها وفقا لنسب مئوية من خلال عدد السكان ، و لعل أهمها ، قبائل الباشتون أو الباتان ما بين 42 بالمائة إلى 60 بالمائة.

1/ عمر ناصر خوشخال ، المرجع السابق ، ص 15 .

ويتمركزون في جنوب وشمال وشرق البلاد وهم بهذا يشكلون العمود الفقري للشعب الأفغاني ، ثم الطاجيك ب 27 بالمائة ويتواجدون في الشمال الشرقي ثم تليها الأوزوبك والهزارا ب 9 بالمائة حيث

تقطن الأولى في الشمال الغربي أما الثانية فتقطن في الغرب ، ثم الأيماق ب 4 بالمائة في الجزء الغربي من المناطق الشمالية الوسطى ، تليها التركمان ب 3 بالمائة ، أما القبائل الأخرى فنسبة تعداد سكانها ضئيلة كقبائل البلوش 2 بالمائة في الجنوب ، وقبائل النورستان في الشرق . (1)

	الإثنية	المنطقة الجغرافية	النسبة الإحتمالية من مجموع السكان .
1	الباشتون	ولايات : قندهار ، بكتيا ، بكتيتا ، خوست ،ذابل ، غزني ، أورزغان ، فراه ، هلمند ، لوغر ، وردك ، لغمان ، ننكرها ، نيمروز ،غور .	42 إلى 60
2	الطاجيك	ولايات : كابل ، باروان ، بنجشير ، بلخ ،بدخشان ، تخار، سربل ، دايكندي ، هرات .	27
3	الأوزبك	ولايات : جوزخان ، فارياب	9
4	التركمان	ولاية : بادغيس	3
5	القبائل المغولية " الهزارا "	ولاية : باميان ، كابل .	9
6	الأيماق	ولاية : باميان ، غور .	4
7	البلوش	جنوب غرب البلاد خاصة ولاية هلمند .	2
8	النورستان	ولاية : نورستان .	نسبة ضئيلة

أ/اللغة :

يتحدث الأفغان عدّة لغات بالتوزيع الآتي :

1/ نادية براضية وسهيلة بن طويس ، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب " أفغانستان" (2001/2010) ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2011 ، ص 60 .

✓ اللغة الدارية أكثر اللغات شيوعا في أفغانستان من حيث التحدث والاستخدام ، يتحدث بها نحو 40 في المائة .

- بشتو 35% وتعتبر اللغة الثانية الرسمية. والبشتو هي اللغة الأفغانية
- اللغة الأوزبكية ويمثلون 8% من الشعب.
- اللغة العربية وهم قلة يعيشون في مدينة مزار شريف
- اللغة البلوشية وتستخدمها الأقلية البلوشية في نيمروز وهلمند

تعتبر اللغة الدارية هي اللغة الأكثر استخداما للبلاد، ويتحدث بها نحو 80 ٪ من السكان، في حين يتحدث حوالي 50% من السكان لغة الباشتو ويفهمونها.

ووفقًا "لاستطلاع تناول الشعب الأفغان - أفغانستان في عام 2006" تبين أن نسبة من يتحدث اللغة الدارية كلغة أولى 49 ٪ من السكان، في حين يتحدثها نسبة 37 ٪ كلغة ثانية.(فيكون مجمل من يتحدثونها 86%). أما نسبة من يتحدث لغة الباتشو كلغة أولى فهي 40% من إجمالي عدد السكان، في حين يتحدثها نسبة 27% إضافية كلغة ثانية. (الإجمالي 67%). أما اللغة الأوزبكية فهي منطوقة أو مفهومة من قِبَل 6% من إجمالي عدد السكان، بينما اللغة التركمانية فنسبة من يتحدثها أو يفهمها هي 3%ووفقا للاستقصاء"أفغانستان: إلى أين وصلت الأمور" (حول متوسط الأرقام من 2005-2009)، تبين أن 69% من العينة التي تم مقابلتها تفضل اللغة الفارسية، بينما تتحدث 31% من العينة لغة الباشتو.

ب/ الدين :

يعتبر الدين الإسلامي الديانة الأولى في أفغانستان ، فقبل أن يتغير النظام الملكي إلى نظام جمهوري كانت تعد من بين الدول التي تبلغ فيها نسبة المسلمين فيها 99 بالمائة ، منهم نحو 74 إلى 80 في المائة من أهل السنة ، و 19 إلى 25 في المائة من الشيعة ، ويعتبر المذهب السني هو المذهب الرسمي للدولة الأفغانية طبقا للدستور **(1)** .

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية لأفغانستان .

تحتل أفغانستان مركزا مهما للتبادلات الاقتصادية بحكم موقعها الاستراتيجي كمدخل لآسيا الوسطى ، ما جعلها تتمحور في قلب أغنى منطقتين في العالم من حيث الثروات المعدنية ، هما الشرق من جهة ودول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين من جهة أخرى .

فهي تمثل ممرا حيويا لنشاط الدول والشركات الطاقوية خصوصا من منطقة بحر قزوين حيث احتياطات الطاقة ، مما جعلها تشكل منطقة جغرافية حيوية ضمن رقعة الشطرنج الأوراسية ، فقد انتهجت روسيا استراتيجية طاقوية تمثلت في ربط أنابيب الطاقة بروسيا من خلال أفغانستان لاستمرار هيمنتها على الجمهوريات التابعة لها ، كما اتخذتها مجالا حيويا ،

1/ ماري لويس كليفورد ، أفغانستان أرضا .... وشعبا . ترجمة: سامي محمد المرسي ، القاهرة : دار العالم العربي ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 73،74 .

للدفاع عن أمنها القومي لصد التوسع الجغرافي للقوى المحيطة بها من خلال البحث عن المنافذ للمياه الدافئة .

فقد أشار **"خليل زاد"** إلى أن **: " أهمية أفغانستان يمكن أن تتعاظم في السنوات القادمة ، بحيث بدأت التقديرات الخاصة بالنفط والغاز في آسيا الوسطى تقارن بتلك الموجودة في بحر الشمال مما يعطيها مكانة هامة في السوق العالمية للطاقة وتمثل أفغانستان الممر الرئيسي لنقل تلك الاحتياطات الضخمة "** .**(1)**

وقد اكتسبت أفغانستان أهمية في التجارة الدولية من خلال اعتبارها مسلكا لطريق الحرير ما بين الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى ، الهند دافعا للصراعات العنيفة ما بين الامبراطوريات منذ القرن التاسع عشر خاصة في فترة الامبراطوريتين الروسية والبريطانية من أجل مراقبة الغنائم المتواجدة في شبه القارة الهندية وآسيا الوسطى وما يؤكد أهمية أفغانستان هو التنافس فيما بين الشركات النفطية العالمية التي اتخذتها مركزا رئيسيا لنشاطها من أبرزها شركة **" أوتوكال"** الأمريكية التي راهنت على الممر ، من تركمانستان عبر باكستان وأفغانستان والذي أدى إلى ميلاد أنبوب تابي حيث ينقل حوالي 33 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا لمسافة طولها 1680 كم من الحقل الغازي لدولتباد .**(2)**

المطلب الأول : قطاع الزراعة .

تعتبر الزراعة القطاع الاقتصادي الأوسع والأكثر أهمية في أفغانستان وهي بهذا تعد بلدا زراعيا ينتج محاصيل أساسية كالقمح والبطاطا و الفستق والشعير .... ، لكن المساحة المستغلة لا تتجاوز 38بالمائة من المساحة الكلية لأفغانستان حسب تقديرات عام 2005 نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها أفغانستان .

كما تحتل زراعة وتجارة المخدرات "الأفيون" من أكبر الموارد الاقتصادية للبلاد الذي يمثل دخلا غير مشروع ، إذ تعرف زراعة هذا النوع من في ولاية هلمند ارتفاعا في حجم إنتاجه بصورة كبيرة خاصة بين عامي 2001 إلى 2009 ، إذ قفز إنتاجه من 185 طن سنويا في ظل حكم طالبان بين عامي 2000 و 2001 إلى 6900 طن سنويا عام 2009 ، أي أنه يغطي نسبة 92 بالمائة من الإنتاج العالمي (إحصائيات 2010) .

1/zalmay khalilzad et daniel byman , afghanistan : the consolidation of a rogue state , the washington quarterly , hiver 2000 .

2/ john foster , l'afghanistan et la nouvelle guerre de l'enrgie , centre canadien de politiques alternatives ottawa , canada , 19 juin 2008.

فقد عرف الإنتاج الزراعي تذبذبا واضحا خلال فترات تاريخية شهدتها أفغانستان حيث تراجع في سنوات الاحتلال السوفييتي (1989/1979) نتيجة قيامه بعملية حرق الأراضي الزراعية التي

كانت تحت سيطرة المقاومة الأفغانية وهي المرحلة التي لم يكن الاقتصاد الأفغاني مبنيا على أسس وقواعد راسخة من حيث الأهداف وفي الفترة (2001/1996) . عندما سيطرت حركة طالبان على أفغانستان لم تقدم الدول الغربية المساعدات للنظام الجديد في المجال الزراعي ، وحتى خلال فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان (2001) تراجع الإنتاج ، فقدت صرحت وزارة الزراعة الأفغانية في عام 2010 أن أفغانستان سوف تحتاج إلى استيراد 14 بالمائة من القمح أي نحو 7000,000 طن لتلبية حاجاتها ، وهو ما شكل انخفاضا على المستويات الحالة التي تتراوح بين 25 و 33 بالمائة .

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فتشير نتائج إحصائيات رسمية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عام 2010 إلى أن أفغانستان تمتلك 3,7 مليون رأس من الأبقار ، و8,8 مليون رأس من الأغنام و12,2 مليون من الدواجن .**(1)** .

فاستغلال هذه الثروات وإجراء إصلاحات جذرية في بنية الاقتصاد يمكن أفغانستان الخروج من حالة التخلف .

المطلب الثاني : قطاع الصناعة .

تشتهر أفغانستان بصناعة السجاد و إنتاجه لقرون طويلة على مستوى العالم إذ يعمل أكثر من مليون شخص من سكانها في هذا القطاع أي حوالي 3 بالمائة من مجموع السكان ، فقد صدرت أفغانستان من السجاد في عام 2005 كمية بلغت قيمتها ب 140 مليون دولار ، وذكرت إحدى الدراسات العلمية الحديثة أن قيمة صادرات أفغانستان من السجاد يتوقع أن تنمو بنسبة 11 بالمائة سنويا وستبلغ ما مقدراه 3500 مليون دولار بحلول عام 2015 .

ورغم ما تملكه أفغانستان من إمكانيات تؤهلها أن تحتل المراتب الأولى في المجال الاقتصادي إلا أنها في نفس الوقت تصنف ضمن أفقر الدول في العالم العشرون ، نتيجة للصراع الداخلي الذي أدى إلى تدمير الاقتصاد والبنية الأساسية له ، حيث أصبحت أفغانستان تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية والتجارة مع الدول المجاورة ، وتفاقم الوضع الاقتصادي إلى أن وصلت نسبة البطالة حسب إحصائيات عام 2008 إلى 35 بالمائة ، فقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن نسبة النمو قدرت ب 3,18 بالمائة ما بين عامي (2005 و2010).

ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإن أفغانستان تعاني من صعوبات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي التي بلغت 185 مليون دولار فقط في عام 2009 ، ما يشكل تراجعا بالنسبة لسنة 2008 عندما تم استقطاب استثمارات **(1)** بقيمة 300 مليون دولار .

1/ نادية براضية وسهيلة بن طويس ، المرجع السابق ذكره ، ص 62 .

2/ عمر ناصر خوشخال ، المرجع السابق ذكره ، ص 18 .

المطلب الثالث : الثروات المعدنية .

يعد الغاز الطبيعي أهم مورد للثروة المعدنية في أفغانستان ، إذ تقدر الكمية المتوفرة ب 67 بليون متر مكعب المتواجدة في منطقة شيرخان و الجوزجان ، فتقدر ثروة الفحم الهائلة في المنطقة الشمالية ب 500 مليون طن و 20 مليون طن في شمال منطقة هرات ، إلى جانب ثروات معدنية أخرى كالحديد والنحاس والذهب وكوبالت ، وعموما فإن الثروات المعدنية لأفغانستان تصل إلى حدود 3 تريليون دولار .

هذه الثروات المعدنية التي تتوفر عليها أفغانستان جعلت مجموعة التعدين الصينية ، تقوم باستغلال أحد أكبر مناجم النحاس في العالم الموجودة في أفغانستان ، حيث صرحت الشركة أنها ستستثمر نحو ثلاثة مليارات دولار في المنجم بإقليم لوجار جنوبي كابل وهذا ما يفتح المجال واسعا أمام توفير فرص العمل لحوالي عشرة آلاف أفغاني يعاني من مشكلة البطالة . (1)

المبحث الثالث : الأهمية الحضارية لأفغانستان .

يعرف عن أفغانستان أنها كانت مهدا لحضارات عريقة عبر التاريخ امتدت لقرون طولية ، إذ شكلت مفترق طرق لحضارات شهدتها أو تعاقبت عليها المنطقة ومثلت التاريخ القديم لها ولعل أهمها أنها كانت ملتقى طرق الديانات التاريخية الكبرى ، ومركزا لتبادل التجاري والثقافي في العالم القديم ومن بين أهم الدول التي تعاقبت على الحكم في أفغانستان ، وشكلت إرثا تاريخيا وحضاريا .

" فقد شهدت أفغانستان إمبراطوريات الغزنوية ، الغورية ، الدورانية ، وهي الإمبراطوريات التي أسهمت في ذيوع صيت أفغانستان . فكانت هذه الأخيرة هي النقطة التي تتفرع عندها الطرق الواصلة بين حضارات الهند وشرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط ومن ثم أوروبا ، إذ كان لها الدور المحوري في التأثير على مصير بقية الأمم ." (2)

المطلب الأول : حضارات أفغانستان ما بين (320 ق،م إلى 125 م).

الفرع الأول : الإمبراطورية المورية (320 - 185 ق ، م).

تأسست الإمبراطورية المورية عندما استطاع "كاندرا غوبته موريا" احتلال المناطق الجنوبية من الهند كوش ، وتعتبر هذه الإمبراطورية أول الإمبراطوريات التي رتبت نظام حكومي في أفغانستان وأول من فرض الضرائب على سكان باكتريا ، وعلى إثر هذه المتغيرات تطورت التجارة بشكل رهيب وفعال وتطور نظام الري والذي ساعد بدوره على نمو المحاصيل الزراعية وانتشار الحرف ، وبعد مؤسسها واصل "أسوكا" بناء حضارة الإمبراطورية المورية ، فبنيت في عهده المراكز الدينية والمجسمات البوذية في جنوب الهند كوش .

1/ (أفغانستان) ، تاريخ الاقتباس 10 فيفري 2015 ، من الموقع الإلكتروني :

http // : www . wiQipedia . org

2/ ستيفن تانر ، أفغانستان (التاريخ العسكري منذ عصر الاسكندر الأكبر حتى سقوط طالبان) ، ترجمة : نادية إبراهيم ، مصر : بدون دار نشر ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 14 .

الفرع الثاني : الإمبراطورية الباكترية الإغريقية (250 ق،م -125 م).

انفصلت هذه الإمبراطورية عن الإمبراطورية السلوقية سنة 250 ق ، م على يد مؤسسها ديوتس الأول ،فحكمت في باكتريا و سوغديانا في آسيا الوسطى قديما ، تطورت هذه الإمبراطورية وازدهرت إلى أن وصلت شمال الهند سنة 180 ق، م الأمر الذي ساهم في إنشاء مملكة إغريقية هندية استمرت حتى السنة العاشرة من الميلاد ، كانت هذه الإمبراطورية اشتراكية بين الدولة الباكترية والدولة الإغريقية ، فكانت لغتها اللغة الباكترية واللغة الإغريقية وكانت ديانتها الآلهة الإغريقية والبوذية إلى أن سقطت سنة 125 ق،م .

المطلب الثاني : حضارات أفغانستان ما بين (224 م إلى 1215 م).

الفرع الأول : الإمبراطورية الساسانية (224 - 628 ميلادي).

تأسست في الأصل خلال عام 224 ميلادي (إمبراطورية فارسية) واستطاعت احتلال قطاعات كبيرة من أفغانستان والهند طيلة مدة حكمها التي وافقت عن 400 سنة ، وتعتبر هذه الإمبراطورية آخر الإمبراطوريات غير الإسلامية التي حكمت أفغانستان وأعظم إمبراطورية في ذلك العصر إلى جانب الإمبراطورية الرومانية ، وقد شهدت معركتين أساسيتين ومعارك كثيرة أخرى بين الإمبراطورية الساسانية في بلاد فارس والإمبراطورية بين سنة 572 إلى عام 628 ميلادي .

الفرع الثاني : الإمبراطورية الغورية (1140 - 1215ميلادي)

هي دولة إسلامية من أصول إسلامية إيرانية تأسست في خراسان على يد قياس الدين غوري واتخذت من غور مقرا لها الواقعة في أفغانستان والتي سميت نسبة لها ، وغطت هذه الإمبراطورية أجزاء كبيرة من أفغانستان وإيران والهند وباكستان ، بعد أن كانت مقيدة من قبل الغزنويون والسلاجقة لمدة 150 سنة قبل 1148 ميلادي ، قام بعد ذلك محمد غور أحد حكامها بوضع حد لحكم الغزنويين في الهند واستطاع احتلال قاعدتهم في لاهور وتأسيس الدولة الغورية كثاني دولة إسلامية بعد الدولة الغزنوية من عام 1148 إلى عام 1215 .

من هنا كان فضل الأفغان في إثراء الحضارة العربية الإسلامية حيث قدمت مدارسها تخرج العديد من الفقهاء والمفسرين والعلماء والمؤرخين والجغرافيين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الإمام أبا حنيفة (النعمان بن ثابت) صاحب أحد المذاهب الفقهية الأربعة من أصل أفغاني ، أبا سليمان محمد بن معشر أحد مفكري الأحرار في القرن الرابع الهجري المعروف باسم إخوان الصفا ، ابن سينا الذي اشتغل بالفلسفة والطب والرياضيات ....(1)

تعد أفغانستان إلى جانب الحضارة الإسلامية العريقة التي أضفت الطابع الإسلامي على الدولة ، حضارة الهندوسية وحضارة البوذية .

1/ فاروق حليم برر ، تاريخ أفغانستان من قبل الفتح الإسلامي إلى وقتنا الحاضر ،مصر : مكتبة الآداب ومطبوعاتها الجامعية ، بدون سنة نشر ، ص 35.

المبحث الرابع : النظام السياسي في أفغانستان .

نالت أفغانستان استقلالها عام 1919 عن الاحتلال البريطاني ، وفي هذه الفترة كان أهم ما ميز طبيعة النظام السياسي السائد نوع حكم الدولة حديثة الاستقلال،هو بروز الطابع الملكي على الدولة إذ شهدت تعاقب على حكمها كل من أمير عبد الرحمان و الأمير حبيب الله اللذان تمكنا من تعزيز نفوذ قبائل الدوراني و استمر ذلك إلى غاية السبعينات حيث أطاحت به ثورة 1973 ، ثم ظهرت أفغانستان ككيان سياسي في مطلع القرن الماضي موحد عبارة عن تحالف هش بين قبائل الباتان والأوزبك والطاجيك الخاضعين لنفوذ قبائل الأوزبك والطاجيك في فترة احتلال الاتحاد السوفييتي السابق ، من قبل أسرة الملك ظاهر شاه الحاكمة حتى انقلاب عام 1978 واستيلاء الشيوعيين على مقاليد السلطة واستمر ذلك إلى شهر أفريل من عام 1992 وتولي الرئاسة عبد العلي مزاري زعيم تحالف الأحزاب الشيعية ثم من بعده إعلان حكومة إسلامية بقيادة برهان الدين رباني رئيسا للدولة وظل احتدام التنافس بين الأحزاب السياسية في أفغانستان ظهرت حركة طالبان في عام 1994 وأعلنت عن قيام إمارة أفغانستان الإسلامية في عام 1996 واستطاعت أن تتحكم في مقاليد السلطة إلى غاية عام 2001 إثر التدخل الأجنبي الأمريكي على أفغانستان وسقوط نظام حركة طالبان ومن ثمة تسليم الدولة الأفغانية لإدارة انتقالية تسير الشؤون الاقتصادية ، السياسية .... للبلاد **(1)**

وعرفت أفغانستان عدة دساتير منها عام 1923 الذي طرأت عليه تعديلات في عام 1982 و 1930 و 1963 ، ثم ظهر الدستور الجديد في عام 1964 الذي كان شاملا لعدد من الأقسام المتعلقة بصلاحية الملك وحقوق الشعب والمجالس الوطنية ، ثم دستور عام 2004 الذي صمم أن يأخذ في الاعتبار الطبيعة الاجتماعية والسياسية والدينية من أفغانستان ، حيث يقر هذا الدستور على أن الإسلام هو دين الوطنية ، ويقسم السلطات إلى ثلاثة :

المطلب الأول : المؤسسة التنفيذية .

يرأسها رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات عن طريق التصويت المباشر قابلة للتجديد والسلطة التشريعية (الجمعية الوطنية) التي تضم مجلس الشعب (الهيئة المنتخبة) المتكونة من 500 عضو يتم اختيارهم عن طريق التصويت المباشر لمدة خمس سنوات ومجلس الحكماء ، الذي يعين أعضاءه رئيس الجمهورية أو المنتخبين من المجالس المحلية لمدة تتراوح بين ثلاثة إلى خمس سنوات ، فرئيس الجمهورية له صلاحيات واسعة تشمل جميع القطاعات في الدولة دون استثناء وهو أمر ليس بالغريب لأن أفغانستان تنضوي تحت النظام الرئاسي ،أين تصبح جميع المؤسسات الثلاثة (التنفيذية ، التشريعية ، القضائية) مسيرة من قبله ، وقد بدأ فعليا تجسيد النظام الرئاسي في أفغانستان بعد التدخل الأمريكي عام 2001 ، منذ تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة "قرضاي" ، وهو ما أحد القرارات التي خرج بها مؤتمر بون في 05 ديسمبر 2001 .

1/ حسين عقيل أبو غزالة ، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط إشكالية العلاقة ، الطبعة الأولى ، عمان : دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ، 2002 ، ص 270 .

استلهم مشروع الدستور الكثير من مبادئ الدستور الأمريكي ، خاصة الأخذ بالنظام الرئاسي القائم على تحقيق التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات إلا أنه أولى سلطة الرئيس اهتماما خاصة في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية ، فالرئيس هو ممثل السلطة التنفيذية ورئيسها ، حيث استبعد مشروع الدستور استحداث منصب لرئيس الوزراء (مادة 60) ويتم انتخاب الرئيس عن طريق الانتخاب العام المباشر بالأغلبية المطلقة بين المرشحين المتنافسين لمدة خمس سنوات ، بحد أقصى مدتين رئاسيتين ، وقد منح مشروع الدستور الرئيس صلاحيات واسعة ، شملت الإشراف على تطبيق الدستور ، ووضع السياسة العامة للدولة ، واتخاذ القرارات اللازمة في شؤون الدولة الأفغانية ، كما يتمتع الرئيس بسلطات إعلان الحرب وإرسال قوات عسكرية إلى الخارج ، وإعلان حالة الطوارئ وإنهائها بشرط موافقة الجمعية الوطنية بالإضافة إلى سلطات تعيين الوزراء و النائب العام وتعيين رئيس و أعضاء المحكمة الدستورية العليا (مادة 64) .

المطلب الثاني : المؤسسة التشريعية .

تتكون السلطة التشريعية ممثلة في الجمعية الوطنية من مجلسين هما مجلس الشعب ، ومجلس الشيوخ ، ويتم تشكيل مجلس الشعب عن طريق الانتخاب العام المباشر لمدة خمس سنوات ، على أن يتراوح عدد أعضائه بين (220 -250) عضوا ، وأن يضم امرأة واحدة على الأقل عن كل ولاية ، وأما مجلس الشيوخ فيتكون من ثلاثة عناصر : الأول : هم الأعضاء المنتخبون عن مجالس الولايات ،حيث يقوم مجلس كل ولاية بانتخاب أحد أعضائه لعضوية مجلس الشيوخ لمدة تقوم مجالس المديريات على مستوى كل ولاية بانتخاب أحد أعضائها لعضوية مجلس الشيوخ لمدة ثلاث سنوات ، أما العنصر الثالث و(الأخير) فيتم اختيارهم عن طريق التعيين المباشر من قبل الرئيس من بين الشخصيات العامة وذوي الخبرة لمدة خمس سنوات ، بشرط أن يكون نصفهم من السيدات وفقا للمادة 84 من الدستور .

تتمتع الجمعية الوطنية بسلطة التصديق وتعديل وإلغاء القوانين والأوامر التشريعية والتصديق على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، وإقرار الموازنة العامة للدولة والموافقة على استقبال ومنح القروض الدولية والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو إلغائها وأخيرا استحداث وتعديل الوحدات الإدارية حسب المادة 90 من الدستور .

كما خص الدستور لمجلس الشعب بعدد من السلطات الرقابة المهمة على السلطتين التنفيذية والقضائية ، والتي شملت سلطة توجيه الأسئلة إلى الوزراء و استجوابهم بناء على اقتراح 10 بالمائة من أعضاء المجلس ، وجواز تحويل الاستجواب إلى اقتراح بحجب الثقة عن الوزير في حالة موافقة المجلس بأغلبية الأعضاء (المادة 90 ، 91). (1)

1/ أمينة دبازي ، التدخل الأمريكي في أفغانستان والرهانات الجيو سياسية (2014/2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2014 ، ص 34 .

المطلب الثالث : المؤسسة القضائية .

السلطة القضائية التي تتكون من المحكمة العليا والمحاكم العليا ومحاكم الاستئناف وتتكون المحكمة العليا من تسعة أعضاء يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية لمدة عشر سنوات مع موافقة مجلس النواب ويتم تعيين أحد أعضائها رئيسا للمحكمة العليا بقرار من رئيس للمحكمة العليا بقرار من رئيس الجمهورية لدورة واحدة دون تجديدها.

المحكمة الدستورية هي أعلى سلطة قضائية في البلاد تتكون من تسعة قضاة ، ولها اختصاصات منها النظر في دستورية القوانين والقرارات التشريعية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وتفسير الدستور والقوانين وفقا للمادة 121 من الدستور . ضف إلى ذلك تعيين وعزل وترقية وعقاب الموظفين والإداريين العاملين في هيكل السلطة القضائية بالإضافة إلى سلطتها في تنظيم ووضع ميزانية السلطة القضائية بالتشاور مع الحكومة .وفقا للمادة 125 من الدستور .

مما سبق يتضح أن تميز الموقع الجغرافي لأفغانستان وتنوع موارده الطبيعية سواءا تعلق الأمر بالموارد الطاقوية كالبترول والغاز أو الموارد الزراعية كالقمح والحمضيات ، كلها عوامل جعلت من أفغانستان منطقة مهمة في الخريطة الجغرافية بالنسبة للقوى الكبرى إذ تتنافس كل روسيا والولايات الأمريكية وبريطانيا من أجل السيطرة على ثروات المنطقة وتحديدا منطقة آسيا الوسطى من خلال أفغانستان البوابة الرئيسية للمنطقة .

1/ نفس المرجع ، ص 35.

الفصل الثاني :

الإطار التحليلي للأزمة الأفغانية

الفصل الثاني : الاطار التحليلي للأزمة الأفغانية

المبحث الأول : المسار التاريخي للأزمة الأفغانية

المبحث الثاني : أسباب الأزمة الأفغانية

المبحث الثالث : أطراف الأزمة الأفغانية

تحتل الأزمة في أفغانستان محور الدراسات الآسيوية ، حيث اتجه العديد من الباحثين في شؤون أفغانستان إلى أن بداية أو جذور الصراع الداخلي تعود خلفيتها إلى عقود ماضية ، فقد حركتها عوامل داخلية وخارجية اختلفت بين الفترة والأخرى ، نظرا لتعدد الأطراف الداخلية والإقليمية وأدوارهم في لعب دور مهم على الساحة الأفغانية وكذلك تشابك المصالح الدولية التي ترى في أفغانستان مدخلا لتأمين مصالحها في منطقة جنوب غرب آسيا ومنطقة آسيا الوسطى .

المبحث الأول : المسار التاريخي للأزمة الأفغانية .

شهدت الأزمة الداخلية لأفغانستان في مسار تطورها عدة مراحل تاريخية ، متأثرة بجملة من التغيرات التي مرت بها العلاقات الدولية والتي انعكست على تصاعد حدة الصراع بين الأطراف الداخلية المشكلة للازمة والتي كان للقوى الخارجية دور مهم لا يمكن الاستهانة به أو تجاهله .

المطلب الأول : الأزمة الأفغانية (1992/1978).

تعود جذور الأزمة الأفغانية إلى عام 1978 ، وليس كما يرى البعض أنها وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث ترجع جذورها إلى عام الانقلاب الشيوعي على الرئيس محمد داود الذي أدى إلى إشعال أول صراع حول السلطة بين فصائل المجاهدين والحكومة الانقلابية خلف أو أودى بحياة ما يقدر بمليون ونصف مليون من الشعب الأفغاني وهو ما أثار استياء هذا الأخير من النظام الشيوعي الجديد فقرر اللجوء إلى المقاومة ، فكانت رد الفعل بالنسبة للنظام الشيوعي الجديد هو استخدام العنف ، فظهرت المقاومة المسلحة على إثر ذلك ونتيجة لفقدان الحكومة الشيوعية في أفغانستان السيطرة على تسيير شؤون الدولة ، انزعج الاتحاد السوفييتي من ذلك وقام بالغزو على أفغانستان في ديسمبر عام 1979 ، وهكذا بدا الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفييتي فخلال فترة الثمانينات نمت المعارضة الأفغانية الجديدة المعروفة باسم **"المجاهدين"** نموا سريعا ، نتيجة الدعم الذي قدمته السعودية والولايات المتحدة ، مما أدى حدة الصراع ، وحدث ذلك بعد أن نجح الاتحاد السوفييتي في تهيئة البيئة الداخلية لذلك التدخل عبر تدبير عدة انقلابات في أفغانستان جعلت الحكم فيها شيوعيا ، وبعد عشر سنوات استطاعت فصائل المجاهدين تحقيق انتصارات عظيمة أرغمت الاتحاد السوفييتي على الانسحاب كليا من البلاد في 18 فيفري 1989 ، حيث شكل هذا التاريخ رمزا لسقوط الحكم الشيوعي ،الذي إنهار فعليا في عام 1992 .(1)

المطلب الثاني : الأزمة الأفغانية مابين (1997/1992).

خلال هذه المرحلة عرفت أفغانستان فراغا أمنيا والذي أحدثه غياب الاتحاد السوفييتي فوقعت خلافات بين فصائل المجاهدين حول الترتيبات للمشاركة في السلطة السياسية ،

1/ محمد سيد سليم ، تطور السياسة الدولية . القاهرة : دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 118 .

المكونة أساسا بين الزعماء الأفغان المتنافسين ، بحيث أن كل زعيم يدافع عن قبيلته ولعل أهم العرقيات هي الباشتون والطاجيك والأوزبك والهزارا ، ضف إلى ذلك قيام بعض دول الجوار كإيران والهند وباكستان في تسييس هذه الانقسامات تحقيقا لمصالحهما ودعما لامتدادات قبلية ودينية فيها ، فأنقسم المتصارعون إلى مجموعتين احدهما بزعامة الزعيم البشتوني **"قلب الدين حكمتيار"** وحليفه الأوزبكي **"عبد الرشيد دستم"**، الذين استطاعوا الإطاحة بنظام **"محمد نجيب الله"** الذي كان قد عين من طرف الاتحاد السوفييتي عقب انسحابه عام 1989 ، فقد شهدت ،

هذه الفترة أي بعد سقوط نظام **"محمد نجيب الله"** صراعا على السلطة اعتبر بمثابة الحرب الأهلية الثانية ، إذ استطاع **"احمد شاه مسعود"** بالتحالف مع **"عبد الرشيد دوستم "** احد ابرز كبار القادة العسكريين الداعمين لنظام **"نجيب الله "**دخول مدينة كابل في الوقت الذي وصلت فيه بعض من قوات **"حكمتيار"** للقصر الرئاسي ليشهد يوم انتصار المجاهدين معركة دامية بين رفقاء السلاح ، وهم الذين كانوا في فترة سنوات الاحتلال يشكلون قوة واحدة ، هنا تدخلت باكستان ومارست ضغوطا شديدة على الأطراف المتصارعة ليوافقوا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات التي أسفرت عن توقيع اتفاقية بيشاور في أبريل عام 1992 ، وقد عملت الاتفاقية على التوصل لصيغة يتم بمقتضاها تقاسم السلطة في الدولة ، بشكل مؤقت تمهيدا لإجراء انتخابات عامة .

وقد نصت الاتفاقية على تولي **"صبغة الله مجددى"** رئاسة الحكومة الإسلامية لفترة مؤقتة يليه " برهان الدين رباني " ، وان يتولى **"حكمتيار"** رئاسة الوزراء لمدة 6 أشهر ، على أن يتولى**" احمد شاه مسعود "** وزارة الدفاع لمدة نفسها ، وقد رفض **"حكمتيار"** إلى جانب الأحزاب الشيعية المدعومة من إيران التوقيع على الاتفاقية ، ولم يكتف بإعلان الرفض شفهيا وإنما دعمه بمهاجمة العاصمة كابل عدة مرات فأصبحت مسرحا للقتال ولقى نحوه 50 ألف من سكانها مصرعهم بسبب القتال الدائر ، بينما فاق عدد الجرحى 150 ألف ، واستمرت الأوضاع في أفغانستان ففي عام 1993 دار القتال بين حزب الوحدة الشيعي الذي تسانده إيران ، والاتحاد الإسلامي بقيادة **"عبد الرسول سياف"** الذي تسانده السعودية بالدعم المالي ، وفي عام 1994 اندلع القتال بين قوات **"حكمتيار"** و**"مسعود"** وشهد القتال تبديلا للتحالفات حيث انضم **"عبد الرشيد دوستم"** الحليف السابق**" لمسعود"** إلى **"حكمتيار"** .

وفي ظل هذه الظروف التي مرت أو شهدتها أفغانستان من انفلات امني وانعدام النظام وانتشار الفساد الأخلاقي الذي ظهر نتيجة لرواسب الحقبة الشيوعية ، جاءت نشأة حركة طالبان كرد فعل تلقائي للاقتتال بين فصائل المجاهدين بزعامة **"الملا محمد عمر"** عام 1994 استطاعت خلال مدة قصيرة أبعاد مختلف الفصائل المجاهدين عن الساحة الأفغانية ، والسيطرة على 90 بالمائة من أراضي أفغانستان وقد استغلت طالبان تعطش الشعب الأفغاني للسلام بعد طول سنوات الحرب الأهلية وبفضل الدعم الباكستاني الأمريكي للحركة استطاعت التحكم في مقاليد السلطة في البلاد عام 1996 ، والقضاء على نظام **"برهان الدين رباني" (1)**

1/ أحمد يوسف ، (طالبان أفغانستان : جدليات الدين والسياسة والمقاومة) ، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات ، أبريل 2010 ، ص 18 .

المطلب الثالث : الأزمة الأفغانية ما بين (2001/1997).

شهدت هذه الفترة أفغانستان إعادة للاستقرار والنظام الداخلي الأمر الذي مكنها من تحكيم الشريعة الإسلامية ثم بدأت الحركة في السعي للحصول على الشرعية الدولية فكانت باكستان أول دولة تعترف بها كحكومة شرعية لأفغانستان بتاريخ 25 ماي 1997 ، ثم تلتها السعودية في اليوم التالي ، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في حين ظلت باقي دول العالم مصرة على النظر إلى **"رباني"** كرئيس لأفغانستان بما في ذلك الأمم المتحدة ، ظهر فيما بعد تحالف **"طالبان"** مع **"تنظيم القاعدة"** بقيادة الزعيم **"أسامة بن لادن"** حيث وفرت له ملاذا آمنا وهو ما أعطى له المجال لإقامة معسكرات للتدريب المتطوعين كان أكبرها معسكر **" تواربورا" .**

لكن حدثت نقطة تحول حاسمة في تاريخ أفغانستان خلال فترة 1998 إلى عام 2001 ظهر ذلك من خلال تغيير في طرقة الحكم بالنسبة للدولة الأفغانية في شتى المجالات ، وكذا إقامة علاقات مع أهم الجماعات المسلحة الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى و**"تنظيم القاعدة"** وذلك من خلال تقديم الدعم لهم وهو ما أدى إلى بروز نشاطها بتبنيه الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا في عام 1998 ما جعل الولايات المتحدة تعتبر **" أسامة بن لادن"** أهم عدو لدود لها .

المطلب الرابع : الأزمة الأفغانية ما بعد 2001.

من هنا غيرت الولايات المتحدة سياسة التعامل مع حكومة طالبان نظرا للخلافات التي وقعت بين الطرفين ، وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، التي هزت الولايات المتحدة أو دول العالم اتخذتها هذه الأخيرة كحجة للضغط على حكومة طالبان بتسليم زعيم القاعدة **"أسامة بن لادن"** أو التدخل العسكري على أفغانستان فطالبت **"طالبان"** بتقديم الأدلة التي تثبت تورطه. في هذه التفجيرات إلا أنها لم تعتبر مقنعة بالنسبة لها فحدث التدخل العسكري الأمريكي على أفغانستان في 07 أكتوبر 2001 ، ثم سقطت حكومة **"طالبان"** بعد أقل من شهر وتم تعيين حكومة موالية للولايات المتحدة برئاسة **"حامد كرزاي".**

بعد موافقة الفصائل الأفغانية بالإجماع بعد مؤتمر بون في 05 ديسمبر 2001 وقد برزت المشكلة أو النقطة الأساسية في الأزمة الأفغانية التي انفجرت من جديد هو رفض حركة **"طالبان"** التنازل عن مقاليد الحكم لصالح طرف آخر يرعى المصالح الأمريكية في المنطقة باتخاذ أفغانستان مقرا لها ، حيث لازالت الأزمة مستمرة للفترة الراهنة متخذة مسارات واتجاهات متعددة . **(1).**

1/ هيرام رويز ، (أفغانستان الصراع والنزوح من عام 1978 حتى عام 2001) ، نشرة الهجرة القسرية الحادى عشر سبتمبر / أيلول : هل تغير شيء ؟) ، 13 يونيو 2002 ، ص 10 .

www. Hijra . org . uq.

المبحث الثاني : أسباب الأزمة الأفغانية.

هناك أسباب متعددة وراء انفجار الأزمة الأفغانية بعد اندلاع أهم حدث في العالم هو أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى :

المطلب الأول : الأسباب المباشرة .

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر سبتمبر 2001 ، لهجمات مست احد برجي مركز التجارة العالمية ومبنى وزارة الدفاع (البنتاغون) في العاصمة واشنطن ، عقب هذا الحدث وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الاتهام إلى **"أسامة بن لادن"** كان موجودا في تلك الفترة في أفغانستان تحت رعاية حكومة **"طالبان"** ، فطالبت بتسليمه إلى المحاكمة ، لكن الحكومة الأفغانية رفضت ذلك لعدم ثبوت الدلائل القوية التي تقر فعلا بما قام به . **(1)**

حينها صرح الرئيس الأمريكي **"جورج بوش الابن"** بتاريخ 20 سبتمبر 2001 ، أي بعد وقوع الاعتداءات بتسعة أيام يقول فيه بلهجة الغاضب والمحذر في آن واحد **: " على أي دولة في أي منطقة بالعالم أن تختار منذ الآن فصاعدا إما أن تكون معنا (مع أمريكا) أو مع الإرهابيين "** وأضاف أيضا مخاطبا نظام طالبان بتسليمه جميع المسؤولين عن **"تنظيم القاعدة" : " عليهم أن يسلموا الإرهابيين أو يتقاسموا معهم مصيرهم " (2)**

من خلال هذا التصريح يتضح أن الرئيس الأمريكي كان يقصد الإرهابيين الموجدين داخل الأراضي الأفغانية ومن يدعمهم كحركة **"طالبان"** ، في إشارة واضحة إلى ضرب نظام طالبان والقضاء عليه ، وعلى صعيد الطرف الآخر قام **"أسامة بن لادن "** بتوجيه الاتهام ، بعد أحداث 09/11 قائلا **: " إن ما تشعر به اليوم الولايات المتحدة يعد شيئا صغيرا مقارنة بما ذقناه لعشرات من السنين ، إن امتنا ذاقت الذل والهوان لأكثر من 80 عاما "** وأضاف قائلا **: " إن أمريكا وحلفاءها يرتكبون المجازر ضدنا في فلسطين والشيشان وكشمير والعراق وهجمات 09/11 لم تستهدف النساء ولا الأطفال ،إن الأهداف الحقيقية كانت الرموز العسكرية والاقتصادية " . (3)**

وعقب هذا التصريح الذي دل على أن لأسامة بن لادن علاقة بأحداث 09/11 سبتمبر بالولايات المتحدة سواء عن قريب أو بعيد اصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم 28 سبتمبر القرار "1373" الذي اعتمد بموجبه الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والذي نص على صلاحيات واسعة لمجلس الأمن في فرض قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب وتجميد النشاطات المالية للمنظمات الإرهابية وضرورة تنظيم وتنسيق التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية ، هذا القرار الذي أعطى للولايات المتحدة الأمريكية شرعية التدخل العسكري في

1/ علي قلعة ، (القواعد العسكرية الأجنبية والحقوق الإنسانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مع إشارة خاصة إلى قاعدة غوانتنامو) ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012 ، ص 11.

2/ نجاح البساتين ، أفغانستان أول ضحايا العولمة ، الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 149 .

3/ جون اسبيزتو ، الحرب غير المقدسة الإرهاب باسم الإسلام ، ترجمة : مصطفى حسين عبد الرزاق ، سوريا : دار الحوار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 36 .

أفغانستان ، وتحقق ذلك فعلا في 08 أكتوبر 2001 أين غزت الولايات المتحدة أفغانستان واستطاعت إسقاط نظام حكم طالبان الذي أحدث أزمة سياسية داخلية خانقة بالنسبة لها . (1)

المطلب الثاني : الأسباب غير المباشرة .

حاولت **"طالبان"** التفاوض مع الإدارة الأمريكية بشان الاعتراف بها عالميا كحكومة شرعية لأفغانستان ، حيث اعترفت بها كحكومة أفغانية كل من باكستان والسعودية والإمارات العربية المتحدة دون أن تكون عضوا كاملا في المؤتمر الإسلامي وكانت **"طالبان"** قد ساومت الولايات المتحدة على الاعتراف بها مقابل إنشاء خط الأنابيب النفطي الذي يمر عبر أراضيها ثم فشلت المفاوضات بعد أن رأت **"طالبان"** انه من المستحيل الاعتراف بها عالميا لان الأمم المتحدة اعترفت فقط بحكومة برهان الدين رباني لذلك قررت الولايات المتحدة التخلص من قادة الأحزاب الأفغانية الرئيسيين وهما **"الملا محمد عمر"** والقائد الميداني **"احمد شاه مسعود"** واستبدالهم بحكومة مستقبلية تكون موالية لها . (2)

بعد أن فضلت طالبان عرض **"مؤسسة بريداس الأرجنتينية"** ، وفي أثناء المفاوضات والتي وقعت قبل 11/ 09 أخبر ممثلوا الولايات المتحدة حركة **"طالبان": " بأنه إما أن تقبلوا عرضنا لسجادة من ذهب أو نقوم بدفنكم تحت سجادة من قنابل "** .

لذا لم يكن غزو أفغانستان مجرد رد فعل تلقائي على هجمات الحادي عشر لان التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل ، فالغزو كان سيحصل تحت أي مسوغ لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية لأوراسيا الذي هو عبارة عن محيط للثروة النفطية التي تتصارع عليها القوى الإقليمية والدولية ، لان المنطقة تحتوي على 60 بالمائة من الناتج العالمي ، فالسيطرة على أفغانستان ستفتح الطريق إلى آسيا الوسطى بعيدا عن السيطرة الروسية بالإضافة إلى التحكم في التوازنات الإقليمية في المنطقة من خلال مراقبة نمو القوى النامية التي تعد بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية في العالم (الصين ، روسيا ، الهند) ، ضف إلى ذلك تامين أنابيب النفط والغاز الآتية من آسيا الوسطى عبر أفغانستان وحماية المشاريع الكبرى فيما يخص إنشاء أنابيب نفط جديدة مثل : مشاريع شركة **"اونوكال"** في تركمانستان ونقل النفط عبر أنابيب متوجهة إلى المحيط الهندي عبر أفغانستان بهدف الالتفاف على روسيا وإيران من أجل نفط بحر قزوين دون الاعتماد عليهما . (3)

ومن ثمة كان احتواء منطقة آسيا الوسطى من خلال الاحتلال الأمريكي لأفغانستان سنة 2001 ، بهدف ضمان تدفق الطاقة إليها .

1/ أيوب دهقاني ، الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان (2010/2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص 151 ، 152 .

2/ تيري ميسان ، 11 أيلول 2001 : الخديعة المرعبة ، ترجمة : سوزان قازان ومايا سلمان ، الطبعة الأولى ، دار كنعان للدراسات والنشر ،2002 ، ص 103 .

3/ حسين معلوم ، (الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا ، الواقع و الآفاق) ، السياسة الدولية ، العدد 147 ، (جانفي 2002) ، ص 86 .

المبحث الثالث : أطراف الأزمة الأفغانية .

يعد سقوط نظام **"طالبان"** في أفغانستان عام 2001 مرحلة حاسمة في التاريخ السياسي للدولة الأفغانية ، حيث طرأت على هذه الأخيرة أزمة حقيقية اتخذت أبعاد مختلفة ، كان للأطراف الفاعلة فيها منها الداخلية والإقليمية وحتى الدولية الدور البارز في إدارتها .

المطلب الأول : الأطراف الداخلية .

إن الفهم الأفضل للأزمة الأفغانية بعد 11 سبتمبر 2001 وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها تستدعي معرفة الدور المحوري للأطراف الداخلية الأساسية التي تتحكم في مجريات الأمور في الساحة الأفغانية .

الفرع الأول : حركة طالبان .

تعد حكومة **"طالبان"** التي سقطت في العاصمة كابل في 2001/12/08 ، إحدى أهم حركات المقاومة الأفغانية التي تقاتل من اجل العودة إلى مقاليد الحكم فبعد عام 2001 لجأت طالبان إلى المناطق النائية والحدودية المجاورة لباكستان ورغم الفرق الكبير في عدد قواتها والقوات الأجنبية إلا أن الحركة استطاعت أن تفرض وجودها كطرف قوي يؤثر على الساحة الأفغانية والإقليمية نظرا لجملة من العوامل تجسدت في التماسك الداخلي للحركة منها أنها تمتلك عقيدة قتالية موحدة وتمتع أميرها بسيطرة الروحية على الأفراد تجعل مخالفتهم له معصية شرعية ، ضف إلى ذلك قيام الحركة بعقوبات فورية ضد المخالفين ، وتغيير مستمر في المناصب حتى لا تتشكل جيوب داخلية في الحركة أو مراكز القوى ، كما أنها لا تقبل أفراد ينتمون لأحزاب أفغانية أخرى وبالأخص في مناصب اتخاذ القرار. **(1)**

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحركة **"طالبان"** تتبنى أساليب قتالية تعتمد على تكتيكات الكر والفر والثبات والمناورة ، ومباغتة القوات الأجنبية دون انفكاك وتختار الوقت المناسب لشن الهجمات ضد القوات التحالف ، هذه الاستراتيجية القتالية **"لطالبان"** جعلت قوات التحالف الدولي تتكبد خسائر مادية وبشرية في صفوفها ، أدركت انه لا يمكن حسم الحرب بسهولة نظرا لعدم دراية الحلف بالمناطق الوعرة في أفغانستان وهو ما يحسب لحركة طالبان التي اتخذت من هذه المناطق مقرا لها .

كما اعتمدت على أساليب الدعاية ووسائل الإعلام من خلال نشر أشرطة تبين فيها عملياتها القتالية ، واستيلائها على ثكنات للقوات الأجنبية بهدف كسب التأييد الشعبي من طرف الرأي العام الأفغاني هذه الاستراتيجية رجحت كفة حركة **"طالبان"** على حساب كفة القوات الأجنبية حيث أصبح ميزان القوى لصالحها خاصة خلال السنوات التي زعزعت استقرار في المدن والمحافظات ، هذا التفوق جعل القوات الدولية تخلي بعض مراكزها وقواتها العسكرية في عدد المناطق بفعل الهجمات المستمرة خاصة خلال عام 2011 ، وبالتالي زيادة المناطق التي تخضع لسيطرة " طالبان" ، وهو

1/ أيوب دهقاني ، المرجع السابق الذكر ، ص 197 .

ما يرجح عودة طالبان لاعتداء سدة الحكم في أفغانستان ، ولعل هذا الانتصار الذي حققته طالبان يعود أساسا إلى بناء شبكة من التحالفات مع تنظيم القاعدة منذ تسعينات القرن الماضي مع زعيمها أسامة بن لادن هذا الأخير الذي ربطته علاقات وثيقة بحركة طالبان أثناء فترة حكمها وبعد سقوطها ويعود ذلك التحالف إلى التوافق الفكري للتنظيمين ، حيث تعتمد كل منها على الأخرى فيما يخص لدعم اللوجيستي ، لذلك كان ذلك الترابط بينهما تأثير على الساحة الأفغانية بعد 2001 ، وبداية التدخل الأمريكي تحت مبرر علاقة **"نظام طالبان" "بتنظيم القاعدة"** وتحديدا **"بن لادن"** . **(1)**

الفرع الثاني : قوات التحالف الشمالي .

يتكون التحالف الشمالي من بقايا الحكومة السابقة التي ترأسها **"رباني"** ذو الانتماء الطاجيكي ، يضاف إليها قبائل الاوزبك برئاسة **"عبد الرشيد دوستم"** فالتحالف الشمالي لا يمثل كل الجهات الأخرى المقابلة للباشتون ، أي أنها خليط يجمع بين قبائل الاوزبك والطاجيك .... إلا أو استثناء قبائل الباشتون التي تمثلها طالبان بعد أن كانت قوات التحالف الشمالي بعيدة عن سدة الحكم لسنوات طويلة أي ما يقارب 8 سنوات وتعرض قبائل المساندة لها للاضطهاد والأذى من طرف طالبان في محافظات مزار الشريف وباميان مثلا .

وقد استطاعت قوات التحالف الشمالي بعد دخول القوات الأجنبية البلاد بعد أحداث 2001/09/11 من العودة إلى لعب مؤثر في الداخل الأفغاني ، والسيطرة على محافظات أفغانستان التي كانت لا تستطيع الدخول إليها كمحافظات (جلال أباد و قندهار) ويعود ذلك إلى المساعدات التي منحتها القوات الأمريكية والبريطانية لها، فقدم مشروع أمريكي للتحالف الشمالي بقيمة 300 مليون دولار في حين تم تجميد 850 ألف دولار من حساب **"نظام طالبان"** إلى جانب الدعم الذي تلقته قوات التحالف الشمالي من قبل روسيا من معدات وأسلحة والدعم الهندي في مواجهة طالبان التي لها تأثير كبير على استقرار الهند في الحدود الشمالية لها ، وكذلك إيران التي اعترفت بحكومة رباني عندما تولى رئاسة أفغانستان بقيت محافظة على تحالفه في مواجهة طالبان السنية والتي أثرت على استقرار وضع الشيعة في أفغانستان ويتضح من هذا أن القوى الإقليمية دعمت بالشكل المطلق التحالف الشمالي في مواجهة طالبان للإطاحة بها من الداخل ، وفعلا استطاع هذا التحالف تقديم يد المساعدة للقوات الأجنبية في خوض الحرب ضد طالبان بغرض الانتقام منها **(2)**.

1/ جون اسبيزتو ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

2/ نجاح البساتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .

شكل

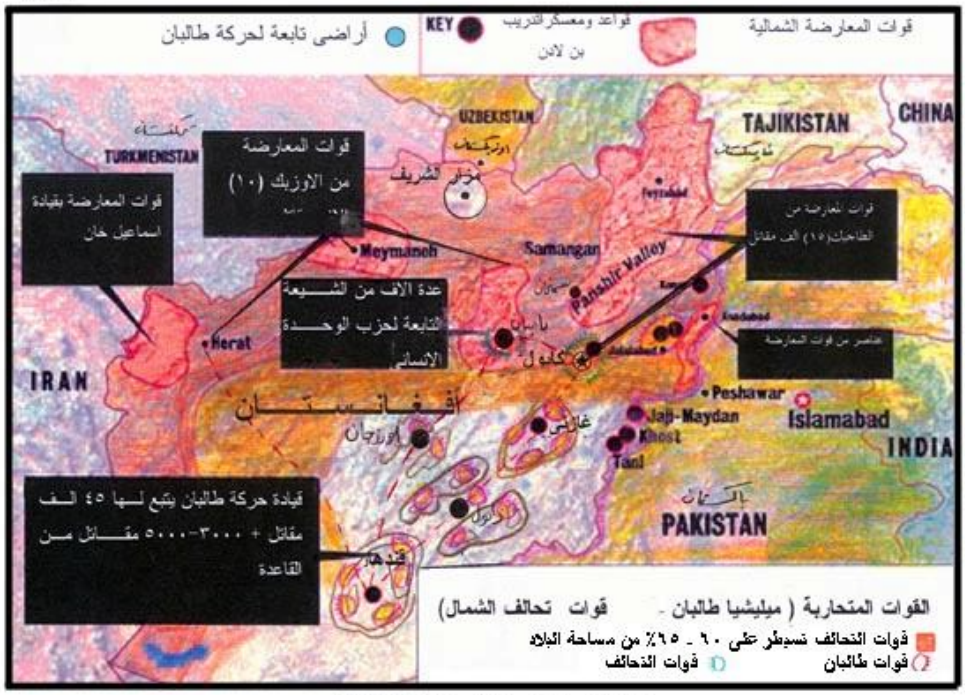

القوات المتحاربة داخل أفغانستان

- **خريطة رقم : 01**

شكل

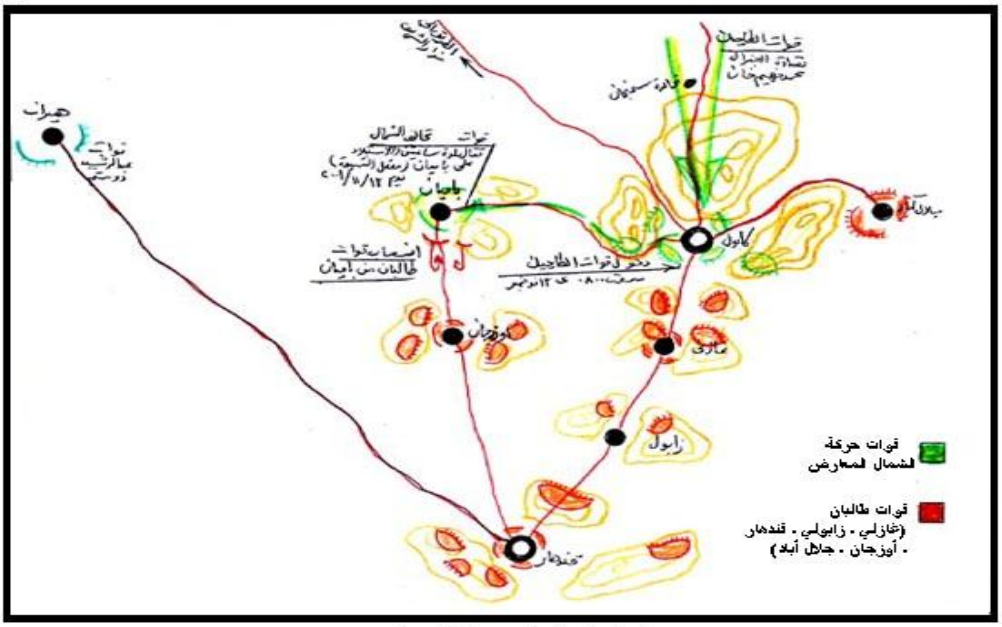

أوضاع الجانبين المتصارعين
١٣ نوفمبر ٢٠٠١

- **خريطة رقم : 02 .**

المصدر :

www. Moqatal , com / openshaep beloth / siasaia 2 / erhab / figo 5. Jpg _ cvt . htm

المطلب الثاني : الأطراف الإقليمية .

تلعب القوى الإقليمية المجاورة لأفغانستان دورا رئيسيا في تحريك الأزمة أو احتوائها طبقا لذلك فإنها تعمل على التواجد الدائم داخل الأراضي الأفغانية ، وكثيرا ما عمدت هذه القوى إلى تغيير تحالفاتها سواء مع أطراف الأزمة في الداخل أو مع الأطراف الخارجية التي تملك نفوذا كبيرا ، سعيا منها لتحقيق مصالحها الحيوية .

الفرع الأول : باكستان .

باكستان هي الدولة المتاخمة لأفغانستان على الحدود الشرقية والجنوبية ، كما تربطها بها التقارب العرقي والديني ، حيث يعتبر إقليم باشتونسيان النقطة الحدودية التي شكلت عمق الخلاف الأفغاني الباكستاني ، وعموما تشكل أفغانستان بالنسبة لباكستان عمقا استراتيجيا ، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في أفغانستان من ناحية تأييدها للباشتون الأكبر عددا على حساب باقي القبائل الذين يتلقون المساعدات من عدوها اللدود الهند .

وفي هذا السياق فإن الاستراتيجية الباكستانية تعتمد سياسات موجهة نحو أفغانستان تضعها على المسافة الموجودة أو الفاصلة بين الضعف والقوة ، فمن ناحية تريد باكستان أن تتحول أفغانستان لدولة ضعيفة تصبح مغنما للقوى غير المرغوب فيها ، ومن ناحية أخرى فإنها لا تريدها دولة قوية تمثل مشكلة بالنسبة لها من ناحية مطالبتها بالسيادة على مناطق الباشتون الحدودية فيما بينها التي يعود جذورها إلى العهد الاستعماري البريطاني عام 1893 ، (خط ديوراند) (1) ، الذي لم يراعى فيه التركيبة العرقية للباشتون ، هذا ما جعل هذه الأقلية تخلق أزمة بين الطرفين ، حيث لا تعترف إطلاقا بوجود حدود جغرافية ، فمثلا في حرب الأفغان ضد السوفييت عام 1979 تدخلت قبائل الباشتون الموجودة في باكستان لدعم أبناء القبيلة الموجودين في أفغانستان ، وترك الأمر مرة أخرى ليقاتلوا إلى جانب طالبان في وجه تحالف الشمال من الطاجيك والاوزبك والهزار (2)

ومن هنا بدأت باكستان تدعم حكومة **"طالبان"** بتقديم المساعدات لها للأسباب التالية :

- وجود أقلية باشتونية تمثل 10 بالمائة من سكان باكستان .
- رغبة باكستان في تكوين عمق اسراتيجي لها ضد الهند ، حيث كانت باكستان تخشى من أن تقوم الهند بالإطاحة بها في حالة وجود نظام موالي لها في أفغانستان
- رغبة باكستان من الاستفادة من المصادرة البترولية في آسيا الوسطى عن طريق مد خط أنابيب لنقلها من آسيا الوسطى إلى موانئ باكستان عبر أراضي أفغانستان (3)

1/ توربرت هايزيش هول ، مهمة في أفغانستان ـ تجارب دبلوماسي في الأمم المتحدة ، ترجمة : محمد جديد ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 20 ،21 .

2/ أحمد موفق زيدان ، (العلاقات الباكستانية الأفغانية : قلق الماضي وغموض المستقبل)، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث ،5 ديسمبر 2012 ، ص 03 .

3/ أيمن السيد عبد الوهاب ، (تحولات السياسة الأمريكية اتجاه القوى الآسيوية ، الصين ، اليابان ، الهند ، باكستان ، أندونسيا) ، السياسة الدولية ، العدد 147 ،(يناير 2002) ، ص 81 .

لكن رغم علاقات باكستان الوثيقة بحكومة طالبان إلا أنها غيرت من سياستها الخارجية واتخذت في تتراجع نتيجة للأسباب التالية :

- الضغوط الأمريكية على باكستان ، حيث لوحت بعدم ضمان امن المواقع النووية الباكستانية من أي مخاطر خارجية خاصة من الهند .
- تحقيق بعض المصالح الاقتصادية التي تساند نظام "برويز مشرف" العسكري وتخفيف الضغوط الدولية التي فرضت عليه منذ توليه الحكم عبر إعادة التوازن للعلاقات الأمريكية الباكستانية .
- محاولة دفع الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة لإقناع الهند بالدخول في مفاوضات أكثر جدية بشان قضية كشمير . **(1).**

الفرع الثاني : إيران.

تعتبر إيران دولة مجاورة لأفغانستان ، وهي كذلك تنظر إليها بكثير من الاهتمام يدعم ذلك وجود مشتركات ثقافية وعرقية وتاريخية ودينية ، وتراهن عليها في بناء علاقات تعزز نفوذها الإقليمي ومصالحها السياسية عبر الدائرة الشيعية أولا ودائرة الأقليات ثانيا ، إذ تتحرك بدافع تحصين نفسها من نيل خصومها المتمردين البلوش الإيرانيين موطئ قدم لهم في أفغانستان طالبان وتحديدا جيش عدل الذي قام بعمليات خطف لعناصر الحرس الثوري الإيراني ، فقد كانت العلاقات الإيرانية الأفغانية قبل تولي حركة طالبان الحكم تتميز بالتقارب خاصة في عهد الرئيس برهان الدين رباني أما بعد تولي الحركة للحكم تغيرت سياستها الخارجية اتجاه أفغانستان لذلك فهي ترغب في القضاء على نظام طالبان ، وتنصيب حكومة جديدة يراعى فيها وضع الشيعة الأفغان المرتبطين بإيران ، ولعل الأمر الذي جعل لإيران مصلحة في التخلص من نظام طالبان هو شعورها بالتطويق المباشر وبالتهديد المباشر لمصادر ثروتها في بحر قزوين **(2)** .

وبهذا ترغب إيران لعب دور إقليمي من خلال أفغانستان إذ صرح الناطق باسم اللجنة البرلمانية في 1 تشرين الأول 2001 ، **"إبراهيم باي سلامي " ب : " انه ينبغي على إيران استغلال ما وصفه بحاجة أوروبا وأمريكا لإيران ودورها في حل الموضوع الأفغاني وتوظيف ذلك لتحقيق مكاسب وطنية "** .

لذلك مع سقوط نظام طالبان في عام 2001 كشفت مجموعة من الحقائق تفيد بان إيران قامت بتدريب عدد من أفراد قوات تحالف الشمال ، كما أن عددا من الهازارا على وجه الخصوص قد تلقوا تدريبات في معسكرات الحرس الثوري بل أكثر من ذلك فان إيران شاركت في العمليات العسكرية إلى جانب قوات رباني ، وقد شملت مساعداتها لهذا الأخير تقديم الآلاف من رشاشات (الكلاشينكوف) .

1/ محمد كمال ، القضية الأفغانية انعكاساتها على الأمن الآسيوي ، "بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع" حول القضايا الأمنية الآسيوية (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة 3/2 أبريل 2003 ، ص 8 .

1/ محمد سالم أحمد الكواز ، موقف إيران من التطورات السياسية في أفغانستان (1998/1979)، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، المجلد 5 ، العدد 01 ، 2008 ، ص 225 .

وراجمات الصواريخ من نوع "إيران 130" و "شاهين" و "رعد" والصواريخ المضادة للدروع ، ويعود هذا الدعم الإيراني لاح داهم الأطراف الداخلية للازمة الأفغانية إلى محاولة تامين إيران لمصالحها العليا والحفاظ على أمنها القومي ، وتأكيد على دورها في أفغانستان ، وظهر ذلك من خلال تثبيت حلفاء إيران نفوذهم في أفغانستان حيث سيطر الشيعة الأفغان على مدينة هرات القريبة من الحدود الإيرانية ، كما توسع نفوذ الهازارا في العاصمة كابل وبالتالي تم تدعيم وجودهم داخل تحالف الشمال . **(1)**

الفرع الثالث : الهند .

تعد الهند أكبر قوة فاعلة في منطقة جنوب شرق آسيا ، وهي وفق لهذا المنظور تعمل على عدم ترك باكستان لاعبا رئيسيا في قضية أفغانستان ، بل هي تعمل دائما على فرض إرادتها بما يناسب مع قدرتها وسياستها ، وفي ذلك للهند تحالفات عديدة داخل أفغانستان لتحجيم أهداف باكستان في السيطرة المطلقة على الأزمة ، وبالتالي يمكن اعتبار الهند طرفا فيها من خلال ربط هذه الأخيرة بمصير قضية كشمير والنزاع الهندي الباكستاني في هذا النقطة تحديدا ،إذ لا زالت مستمرة في التحريض أن باكستان تدعم الإرهاب في المنطقة .

فالهند ترى في أفغانستان استكمالا للحصار الاستراتيجي على باكستان ، وأرضا مثالية للعمل ضدها لإضعافها أو إسقاطها في حال تحالف أفغانستان مع الهند ، لذلك اقتضت مصلحة الهند ضرب حركة طالبان وتنظيم القاعدة على اعتبار أنهما يشكلان قاعدة خلفية لباكستان وللمقاومة الكشميرية ، فقد اتبعت سياسة جديدة تدعم قوات التحالف الشمالي في أفغانستان ، حيث قدمت له المساعدات اللوجيستية ومخابراتية مهمة بعد التدخل الأمريكي عام 2001 ، نتيجة سقوط الحكومة المعادية لها وقيام الحكومة الانتقالية التي جاءت بعد زوال نظام طالبان ، وخلال السنوات الأخيرة استبقت الهند حضورها الأمني والعسكري عبر اتفاقيات عسكرية وأمنية مع الحكومة الأفغانية ومشاريع إنمائية ، بالإضافة إلى أعمال الإغاثة لتأكيد دورها ضد الخصم التقليدي باكستان.**(2)**.

الفرع الرابع : الصين .

الصين هي الدولة المجاورة لأفغانستان على الحدود الشرقية ، إذ تهتم بالتواجد كقوة فاعلة في أفغانستان انطلاقا من مصالح اقتصادية بحتة ، والتي لم تستطع في فترة حكم طالبان قبل عام 2001 من تجسيدها ، لأن الصين كانت في حكم نظام طالبان تهديدا مباشرا لآمنها القومي في الجهة الغربية للصين وتحديدا في إقليم تركستان الشرقية ، إذ اتهمت الصين في أكثر من مرة طالبان ، بدعم الحركة الإسلامية في هذا الإقليم الذي بعد منطقة استراتيجية بالنسبة لها ، ولكن بعد سقوط نظام طالبان بعد 2001 ، اتجهت الصين إلى تغيير سياستها الخارجية اتجاه أفغانستان لأسباب متعددة جعلت الاهتمام الصيني بها يزداد في السنوات الأخيرة لعل أبرزها هو النفط الذي قدرت قيمته مصادر جيوبوليتيكية

1/ محمد سالم أحمد الكواز ، موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، المجلد 14 ، العدد 2 ، (لسنة 2007) ، ص 06.

2/ ادريس لكريني ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق) ، المغرب : المطبعة والوراقة الوطنية ، ط1، 2005 ، ص 129 .

أمريكية نحو مليار دولار أمريكي .

فبكين المتعطشة للنفط تأمل في استغلال الحقول النفطية المجاورة لها على الأراضي الأفغانية، وهي بالفعل تقوم بذلك منذ سنوات فقد ضخت شركة النفط الوطنية الصينية خلال شهر أبريل 2012 ما معدله 5000 برميل يوميا من الخام ، ضف إلى ذلك أن أنها ترى في أفغانستان كنافذة لها نحو منطقة الشرق الأوسط (منابع الطاقة) ، وتتخذ الصين منها صراع على النفوذ في مواجهة الهند ، ونظرا لتاريخ العلاقات بين الطرفين الصيني والأفغاني فقد أصبحت الأرضية مهيأة للصين من اجل غزو الأسواق الأفغانية والهيمنة دون مضايقات خاصة في ظل الحضور الباكستاني الصديق المفضل للصين في هذه المنطقة (أفغانستان).

ومن هنا يتضح أن الصين ما يعني أن الصين هي المستفيدة الأكبر من حالة العداء بين باكستان والهند وكذلك تزعزع الثقة بين الولايات المتحدة وباكستان ، بمعنى أن النفوذ الباكستاني في أفغانستان يصب في مصلحة الصين ، وهو الأمر الذي يمنح لهذه الأخيرة اليد العليا في المنطقة ، لذلك فهي تسعى إلى دعم الإدارة الحالية لأفغانستان لأنها لن توفر ملاذا آمنا لمناهيضيها من الإسلاميين التركمانيين ، كما أن هذا النوع من الاستقرار يوفر ضمانا لاستثماراتها التي بلفت مليارات الدولارات **(1)** .

المطلب الثالث : الأطراف الدولية .

تشكل أفغانستان بموقعها الجغرافي المتميز منطقة نفوذ هامة بالنسبة للتنافس الدولي بين أعظم القوى التي تسيطر على مجريات العلاقات الدولية ، لذلك تحاول هذه القوى جعل من أفغانستان أرضية خصبة لديمومة الصراع الذي ينفجر بين الفترة والأخرى .

الفرع الأول : الولايات المتحدة الأمريكية .

يتجلى التركيز الأمريكي على أفغانستان لأهمية هذه الأخيرة في السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهي وفقا لهذا التوجه تؤدي دورا بارزا على الساحة الأفغانية من خلال تسييرها للدولة الأفغانية في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي ،

حيث تعتبر أهم طرف الذي يحرك الأزمة وفقا لمصالحها الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى ، خاصة بعد التدخل العسكري لإطاحة نظام حكومة طالبان الحليفة لتنظيم القاعدة والجماعات الإسلامية النشطة في جمهوريات آسيا الوسطى ، والقضاء على ملاذهم الآمن في باكستان ، لتبدأ الحملة العسكرية بتاريخ 08 أكتوبر 2001 إلى تاريخ 28 أكتوبر 2001 ، **(2)** .

1/ أيمن الحماد ، (والهند ... الصين "صراع النفوذ " في أفغانستان) ، جريدة الرياض ، العدد 16088 ، 11 يوليو 2012 ، على الرابط الآتي :

http : // www. Alriyadh . com /751219

2/ فريد هاليداي ، ساعتان هزتا العالم ، 11 سبتمبر 2001 ، الأسباب و النتائج ، بيروت : دار الساقي ، ط 1 ، 2002 ، ص 25 .

ومن ثم حققت الولايات المتحدة هدفها المعلن من خلال تدمير قواعد تنظيم القاعدة وعزل طالبان عن الحكم ، مستخدمة في ذلك استراتيجية تمثلت في إنفاق 347 مليار دولار على العمليات العسكرية خلال تسع سنوات ، أهمها عملية "طعنة الخنجر" في 02 جويلية 2009 المدعومة بأربعة آلاف جندي أمريكي بهدف ملاحقة مسلحي حركة طالبان بولاية هلمند وتهدف هذه العملية إلى الاستيلاء على مناطق هذا الإقليم الذي ظل لفترة طويلة تحت نفوذ حركة طالبان

، وعملية **"مشترك"** في 13 فيفري 2010 بمشاركة القوات البريطانية البالغ عددها 15 ألف جندي ، في نفس الإقليم (هلمند) ، وإجمالا يمكن القول أن من أهم العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة على التواجد الدائم في أفغانستان ومراقبة المنطقة ككل هو إقامتها لقواعد عسكرية تابعة لها في معظم الولايات الأفغانية منها في : كابل ، هرات ، بلخ ، بكتيكا ، خوست ، قندهار ، بهدف تامين أنابيب نقل الغاز في المنطقة من قبل تجمع شركات النفط الكبيرة التي تقوده يونوكال الأمريكية **(1)**

وحتى بعد عملية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان خلال عام 2014 أبقت الولايات تواجد بعض من قواتها خوفا من الفراغ الذي يحدثه غيابها عن أفغانستان من إعادة ترتيب للتحالفات الإقليمية التي تضر بالمصلحة الأمريكية وهو ما يعني بقاء هذا الطرف (الو.م.أ) كطرف قوي ومؤثر ودائم في نفس الوقت ، حيث كان قد صرح وزير الدفاع الأمريكي قبل عملية الانسحاب الأمريكي **" روبرت جيمتس"** في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في 2009/12/02 **: "أن هدف الاستراتيجية الأمريكية هو تعطيل وتفكيك وإلحاق الهزيمة بالقاعدة في أفغانستان والحيلولة دون قدرتهما على تهديد أمريكا وحلفائها في المستقبل " .**

ويمكن من خلال الخريطة معرفة المناطق التي شنت فيها الولايات المتحدة عدة ضربات عسكرية في ملاحقة بقايا النظام الأفغاني السابق " حركة طالبان " .

1/ عبد الناصر سرور ، الصراع الاستراتيجي الأمريكي /الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة (2008/1991) ، جامعة الأزهر (غزة) ، 2008 ، ص 56 .

شكل

الأعمال البرية في أفغانستان

المصدر: www. Mogatal , com / openshaep beloth / siasaia 2 / erhab / figo 5. Jpg cvt . htm

الفرع الثاني : روسيا .

أدى سقوط نظام طالبان إلى إعادة بعث للدور الروسي في الأزمة الأفغانية بعد الانسحاب من أفغانستان عام 1989 نتيجة للمقاومة الأفغانية في تلك الفترة المدعومة أساسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان فقد انحصرت روسيا نتيجة ذلك دون تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة في السيطرة على أفغانستان القريبة من المياه الدافئة ، وقد سبق لروسيا أن كان دورها في تفجير الأزمة في تلك الفترة الحاسمة في تاريخ أفغانستان .

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 غيرت روسيا من سياستها الخارجية غيرت روسيا من سياستها الخارجية اتجاه أفغانستان ، حيث شكلت فرصة للانتقام من نظام طالبان من خلال السماح للولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القواعد العسكرية في جمهوريات آسيا الوسطى التابعة لها لمحاربة قوات نظام طالبان وقادتها ، وكذا تقديم المعلومات في مجال الاستخبارات الروسية لفائدة التحالف الدولي ضد أفغانستان نظرا لخبرة روسيا الواسعة عن المواقع الأفغانية (1) .

في المقابل حرصت روسيا على تقديم المساعدات خاصة ما تعلق بالشؤون العسكرية للتحالف الشمالي في أفغانستان لأنها ترى في نظام طالبان جزء لا يتجزأ من حركة عالمية إسلامية معادية لها والتي تربطها علاقات وطيدة مع الحركات الإسلامية الناشطة ضد الأنظمة السياسية لدول آسيا ،

1/ نبيه الأصفهاني ، (أبعاد التقارب الروسي ، الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر) ، السياسة الدولية ، العدد 148 ، يناير 2002 ، ص118 .

الوسطى المجاورة والموالية لها ، وما يمكن أن تفرزه هذه العلاقات بينهما على تحريض الحركات الإسلامية داخل روسيا التي يقطنها أكثر من 20 مليون مسلم من تهديد لاستقرارها وعلى أمنها القومي ، ويعود السبب الرئيسي لدعم روسيا لحملة التحالف الدولي ضد الإرهاب في أفغانستان **"حركة طالبان"** تحديدا ، هو الرغبة في إضعاف القوة الأمريكية من خلال بقائها في المستنقع الأفغاني وبالتالي تراجع نفوذها ودورها الإقليمي واستنزاف قوتها العسكرية والاقتصادية ، فتكون في هذه الحالة روسيا المستفيد الأكبر . **(1)**

الفرع الثالث : حلف شمال الأطلسي (الناتو) .

لحلف شمال الأطلسي دور مهم في حل النزاعات الدولية ، عندما تكون أطراف النزاع عضوا بارزا في الحلف ، إذ ينص الميثاق في إحدى مواده على ضرورة الدفاع المشترك في حال تعرض أحد أعضاءه لتهديد مباشر ، نجد أن الحلف قام بالتدخل في أفغانستان في عام 2001 نتيجة ما تعرضت له الولايات المتحدة وما خلفتها تلك الأحداث من خسائر مادية وبشرية تكبدتها الولايات المتحدة ، حيث قام بتنفيذ مهام قتالية جوية وبرية في أفغانستان ضد عناصر المقاومة الأفغانية في مقدمتها حركة طالبان ، وذلك بالتنسيق مع القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية بالإضافة إلى الجيش الأفغاني وقدرت قوات الحلف المنتشرة في أفغانستان بحوالي 58300 جندي ، منهم 26000 جندي من الولايات المتحدة و2800 جندي فرنسي ،3400 جندي ألماني ، 2800 جندي كندي ، 2300 جندي إيطالي ، 2800 جندي فرنسي ، 1800 جندي هولندي و 1600 جندي بولندي .

تركزت العمليات العسكرية لحلف الناتو في أفغانستان على الأقاليم الشرقية والجنوبية التي شهدت مواجهات عنيفة مع حركة طالبان والتي فشلت في الكثير من عملياته في بسط السيطرة على معاقل الحركة وذلك راجع إلى تمكن الحركة من تكييف عملياتها القتالية وفق الخطط والتكتيكات التي اعتمدها الحلف ، وهو الأمر الذي أعطى تفوق نسبي لقوات **"طالبان"** ، ففي 31 جويلية 2006 تولى الحلف قيادة القوات الدولية في جنوب أفغانستان التي تعد من أصعب مناطق القتال بسبب تمركز قوات طالبان فيها ، ونشر حوالي ثمانية آلاف جندي لتقديم الدعم للسلطات الأفغانية في هذا الإقليم ، وفي السنوات الأخيرة اتجه تركيز الحلف إلى التموقع في المدن الكبرى بدلا من التركيز على المناطق الجبلية الوعرة لتجنب الخسائر التي تكبدها في إطار عملية القضاء على طالبان وتنظيم القاعدة .**(2)**

مما سبق عرضه خلال هذا الفصل المهم من الدراسة يتضح جليا إن تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة على مسار الأزمة في أفغانستان وتدخلات السياسات الخارجية لدول الجوار الإقليمي ، جعل منها خليط من المصالح المتناقضة نظرا للأهمية الجيو استراتيجية التي تحظى بها ، هذا ما فتح للأطراف الإقليمية على وجه التحديد المجال لتحويل أفغانستان إلى ساحة معركة يعمل كل طرف منها على تغيير التوازنات في الداخل الأفغاني للتأثير على الطرف الآخر لتحقيق مكاسب سياستها الخارجية .

2/ نجاح البساتين ، مرجع سبق ذكره ، 151 .

1/ صبري طه العشري ،(أزمة حلف الناتو في أفغانستان) ، مجلة الدفاع ، العدد 270 ، (جانفي 2009) ،ص 40.

الفصل الثالث :

تداعيات الأزمة الأفغانية داخليا وخارجيا

الفصل الثالث : تداعيات الأزمة الأفغانية داخليا وخارجيا

المبحث الأول : تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الداخلي

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الإقليمي

المبحث الثالث : الجهود الدولية لتسوية الأزمة الأفغانية

المبحث الرابع : التحديات التي تواجه الأزمة الأفغانية

شهدت أفغانستان ومنطقة جنوب غرب آسيا بصفة عامة بعد عملية الغزو الأمريكي وتدخل قوات حلف الناتو تغيرات عديدة في كل المجالات مست الدولة الأفغانية في حد ذاتها ، الأمر الذي شكل منعطفا خطيرا جدا في مسار الأزمة الأفغانية كان لها الانعكاس المباشر على عملية بناء الدولة على أسس ثابتة ، هذه التغيرات كانت لها تداعيات على دول المنطقة في علاقتها مع أفغانستان أو في علاقاتها فيما بينها . وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الأخير من خلال هذه الدراسة .

المبحث الأول : تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الداخلي .

لعبت البيئة السائدة في أفغانستان الدور الرئيسي في وصول الأزمة إلى وضعها الحالي من التمزق وفقدان المستقبل بل الوصول إلى درجة المطالبة باستمرار وجود القوات الأجنبية على ارض البلاد ، لأن انسحابه سوف يؤدي إلى قدر كبير من التمزق والحرب الأهلية وهو ما يمكن ملاحظته في أهم الآثار التي أفرزتها الأزمة الأفغانية بعد التدخل الأمريكي سنة 2001 .

المطلب الأول : التداعيات السياسية والأمنية.

تتمثل أهم النتائج السياسية والأمنية التي أفرزتها الأزمة الأفغانية بعد سقوط نظام حركة طالبان عام 2001 ، والتي تمكنت من تأسس إمارة أفغانستان عام 1996 تجسيد الأمن والإستقرار حتى عام 2001 فيما يلي :

الفرع الأول : التداعيات السياسية .

1/ أدى ضعف وهشاشة السلطة المركزية الأفغانية إلى عدم إحداث انتقال ديمقراطي في الدولة ، فعلى الرغم من أنه قد تم عقد المجلس الأعلى" لويا جيرغا أي (المجلس الاستشاري)أو مجلس الأعيان ، الذي أقره دستور عام 2004 ، إلا أن الخلافات العرقية والحسابات الشخصية بين الأطراف الداخلية كان لها الدور المحوري في استمرار تصاعد الأزمة، إذ تميزت الحياة السياسية في أفغانستان في هذه الفترة تحديدا. بالتنافس الشديد بين الأحزاب السياسية التي تمثل كل منها تيارات مختلفة على أساس عرقي وقبلي، ولها أفضل تمثيل وولاء كالحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار المتمرس في المقاومة والتحالفات السياسية منذ مقاومة الاتحاد السوفييتي وكذلك جماعة جلال الدين حقاني وهو الأمر الذي بدا واضحا في الصراع ما بين حركة طالبان التي أسقطت بعد عام 2001 وبين كل الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم ما بعد تلك الفترة .

حيث ترى الحكومة الأفغانية في الحركة نموذجا مميزا للحركات الإسلامية المتطرفة والمتشددة نتيجة انتهاجها لسياسة داخلية متشددة في التعامل مع الشعب الأفغاني كحرمان المرأة الأفغانية من حق التعليم مثلا أما على مستوى السياسة الخارجية فقد كان نظام طالبان يسعى إلى توثيق العلاقات الدبلوماسية مع الدول ذات التوجه الإسلامي في مقابل معاداة كل الدول التي تقيم علاقات مع الدول الغربية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين ترى حركة طالبان في الحكومة الأفغانية أنها عميلة للولايات المتحدة على اعتبار أنها تسعى لإبقاء التواجد الأمريكي في أفغانستان و المنطقة لخدمة مصالحها الشخصية ،ضف إلى ذلك التدخلات القوى الأجنبية في السياسة الأفغانية ،ففي ظل تبادل الاتهامات واختلاف التوجهات بين الطرفين حال ذلك دون إقامة حكومة توافقية بشكل رسمي ، مما جعل مسار الأزمة يتخذ شكل الديمومة دون انقطاع . (1)

1/ seings harison . l'afghanistan retombe dons le le monde diplomatique . mai . 2002 .p. 12

2/التمزق الشديد في الداخل الأفغاني بين الشمال والجنوب ويعود ذلك أساسا لتعدد العرقيات المتواجدة في أفغانستان وامتدادها إلى دول مجاورة لها كدول آسيا الوسطى وإيران وباكستان ،فالواقع الأفغاني في ظل هذا الترابط العرقي الذي يمتد إلى خارج حدودها الجغرافية ولعل أهم القبائل التي تأخذ القسم الأكبر من مكونات الشعب الأفغاني هي قبائل الباشتون التي استطاعت البروز على الساحة الأفغانية من خلال تكوين حركة طالبان وفرض نفسها ضد كل الأطراف الداخلية الأخرى ، وهو ما أدى إلى سيطرة نظام طالبان السابق على أجزاء واسعة في أفغانستان خاصة في الجزء الجنوبي من الدولة في الحدود مع دولة باكستان ، ويعود ذلك الفضل إلى جذب العناصر المقاتلة في صفوفها من فئة الشباب الذي يعاني الفقر الشديد في أرجاء أفغانستان .

الفرع الثاني : التداعيات الأمنية .

1) شهدت الأوضاع الأمنية في أفغانستان تدهورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة من قيام الولايات المتحدة بتوجيه الضربات العسكرية في المناطق التي تسيطر عليها بقايا النظام الطالباني السابق ،حيث صرحت وزارة الدفاع الأمريكية أن قوات الأمن الأفغانية لا تسيطر على حوالي 70 بالمائة من أراضي الدولة التي تعد مناطق غير آمنة ،فقد أضحت العاصمة كابل لوحدها مسرحا لإنفجارات التي تستهدف مراكز أجهزة الأمن والجيش الأفغاني .
2) انتشار ظاهرة الفساد التي أصبحت بمثابة نظام شبكي من الممارسات الفاسدة التي تحول دون مثول الفاسدين أمام العدالة لان الجهات المسؤولة عن التصدي للفساد ، هي نفسها من تمارسه ، بما فيهم القيادة السياسية للدولة ، وأصبح الفساد جزءا لا يتجزأ من أفغانستان على الرغم من ادعاءات الحكومة أنها أصدرت تشريعات لمحاربة الفساد .
3) تحفز النظم السابقة التي أدارت الحرب في محاولة للقضاء عليها ، وهما حركة طالبان وتنظيم القاعدة إلى القفز للسيطرة على أفغانستان وأجزاء من باكستان بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ما جعل أفغانستان في وضع أسوأ بكثير مما كانت عليه في ظل حكم نظام طالبان السابق قبل 2001 ، فأضحت طالبان اللاعب المهم والرئيسي في المحيط الأفغاني والذي فرض على اللاعبين الغربيين التسليم بوجوده كطرف مهم في اللعبة الأفغانية والانفتاح عليه والتحاور معه ، بذلك فقد كانت للمقاومة الأفغانية التي تقودها حركة طالبان كلمتها في إدارة هذا الصراع.
4) إن النظر إلى الواقع السياسي يؤكد أن أفغانستان بعد 2001 ، أن حركة طالبان لا تزال تسيطر على مجريات الأمور داخليا ولا تزال على عداء مع الحكومة الأفغانية فلم تستطع هذه الأخيرة برئاسة أشرف غني تحقيق الاستقرار أو النمو الذي كان يصبو إليه المجتمع الأفغاني ، وإنما اشتد الصراع وأصبحت فيه حركة طالبان المعادلة الصعبة والمهمة **(1)**.

1/ محمد فايز فرحات ، (الحوار مع طالبان أفغانستان بديل لا يضمن الاستقرار) ، السياسة الدولية ، العدد 180 ، ابريل 2010 ، ص 123 .

المطلب الثاني : التداعيات الاجتماعية .

- هلاك العديد من القتلى والجرحى من الأفغان المدنيين والعسكريين بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها القوات الأجنبية في المنطقة . ونزوح105,800نازح داخل البلاد ، خلال التسعة الأشهر الأولى من عام 2009.(1)
- انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة ، فقد أعلنت وزارة الصحة الأفغانية أن انتشار الفيروس المسبب للايدز يزداد في أفغانستان إذ وصلت نسبته إلى 0,5 حسب تقديرات عام 2011 وذلك وفقا لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز ، وقدرت حالات الإصابة بمرض الملاريا خلال من العام نفسه إلى 77549 شخص .(2)
- ارتفاع في عدد المدنيين على المخدرات ، والتي اتسعت لتشمل جهاز الاستخبارات في الدولة حيث كشف رئيس جهاز الاستخبارات في أفغانستان مؤخرا عن تفشي إدمان المخدرات في عناصر جهازه ما نتج عنه إقالة 65 موظفا بعدما تبين إدمانهم لمخدرات الهيروين ، كما يعاني حوالي 9,1 مليون أفغاني من مجموع السكان من بينهم 400 ألف طفل مدمن ، وقد تضاعف عدد المدمنين (الهيروين) ما بين عامي(2005 و 2009)ليصل إلى 190 ألف شخص ، أما عدد المدمنين على الأفيون فوصل إلى 350 ألف ، ضف إلى ذلك انخفاض في معدل أعمار المدمنين في السنوات الأخيرة إلى مادون 18 سنة ،وهذا طبقا لمعلومات الجهات المختصة في أفغانستان (3)
- المعاناة الإنسانية من جراء تدهور الأوضاع الأمية حيث أن حوالي 70 بالمائة من سكان أفغانستان وعددهم 22 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية ، ومتوسط عمر الفرد نحو 40 سنة طبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نتيجة تراجع كمية المساعدات التي تصل إلى للدولة حيث وصلت إلى أقل من 52000 ألف طن في الشهر . وهي الكمية التي لا تكفي لإطعام حوالي 6 ملايين أفغاني (4).

المطلب الثالث : التداعيات الاقتصادية .

يمكن تسليط الضوء على أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الأفغاني فيما يلي :

تعاني الحكومة الأفغانية الجديدة من نقص حاد في الميزانية ، وذلك بسبب تقلص المساعدات الدولية لها بعد انسحاب القوات الدولية منها وخروج معظم المؤسسات الدولية بسبب تصاعد هجمات طالبان على الرعايا الأجانب.

1/ صلاح الدين مومند ،(موسم حصاد الأفيون) . مجلة الصمود الإسلامية ، السنة التاسعة ، العدد 97 ،2014.ص 58 .

2/ أفغانستان ينبغي توفير الحماية للمدنيين واللاجئين الأفغان ، تقرير منظمة العفو الدولية حول أفغانستان 2001، 9 أكتوبر 2001 ، رقم الوثيقة : Asa11/ 012 /2001

3/عبد القادر حرشان ،(الحرب الباكستانية بدأت على وقع الإنفجارات) . الخبر اليومي ، الجزائر، شركة الخبر ، العدد 21 أكتوبر ، 2009 . ص 12 .

4/ نص عن تقرير التنمية والصحة والأمن الصحي لعام 2011 . ص 39 ، 40 .

كما أن تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الحكومة تمثل أزمة أخرى تهدد كيان الدولة الأفغانية ، وتأكد آخر تقارير مؤسسات الشفافية الدولية إن أفغانستان تحتل المرتبة الرابعة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم . إضافة إلى ذلك فان المساعدات الدولية التي تدفقت إلى أفغانستان خلال السنوات الماضية أهدرت (1)، وبحسب البنك الدولي **:" إن أفغانستان لن تستطيع الاستمرار كدولة من مساعدات أجنبية حتى عام 2024 وذلك فقط إذا ما تحقق السلام والأمن خلال تلك المدة ". (1).**

- زيادة على ذلك فإن الاعتماد على زراعة وتجارة المخدرات في أفغانستان ، هي من أهلك الاقتصاد الأفغاني ، فبعد عام 2001 ازدادت زراعة الأفيون أكثر مما توقعه الاحتلال حيث وصل الإنتاج الكلي للمواد الأفيونية في أفغانستان إلى 5500 طن بزيادة تصل إلى نحو 50 بالمائة تقريبا في عام 2014 عن عام 2013 ، حيث أنتجت خلال عام 2013 حوالي 3900 طن من بذور الخشخاش .(2).
- تعد أفغانستان أكثر دول العالم اعتماداً على المعونات، إذ تتلقى مساعدات تبلغ قيمتها نحو 15.7 مليار دولار في السنة، وهذا الرقم يعادل الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما بين 6 و10 بالمائة من السكان عملوا في وظائف تمولها المعونات الأجنبية. (3).
- أدت الأزمة السياسية التي وقعت في عام 2014 إلى تدهور الاقتصاد الأفغاني الذي شهد حالة من الركود ، حيث توقفت حركة السلع في الأسواق فقد صرح وزير المالية الأفغاني عمر زاخيلوال **: "خسرت أفغانستان بسبب تأخير إعلان نتائج الانتخابات خمسة مليارات من دولار . كما أن ستة مليار دولار من الثروات الشخصية هربت من الدولة لنفس السبب وأن عوائد الدولة تناقصت خلال سنة 2014 بنسبة 25 بالمائة مقارنة بسنة 2013 ."**

إن ما يلاحظ من خلال دراستنا لأبرز النتائج التي حصدتها أفغانستان بعد التدخل الأمريكي أنها كانت وخيمة ، نظرا للأرقام و الإحصائيات التي سجلت خلال السنوات الأخيرة ، وهو ما يؤكد أن الأوضاع السياسية والإجتماعية والاقتصادية في أفغانستان قبل أحداث 11 سبتمبر أفضل بكثير مما سبق هذه الأحداث .

1/ أحمد موفق زيدان ، (أفغانستان : اللعبة الإقليمية بدلا للعبة الدولية) . تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 04 ماي 2014 ، ص 03، 04 .

2/ (أفغانستان تطوي صفحة كرزاي والوحدة الوطنية عنوان المرحلة المقبلة) . من الموقع الالكتروني التالي :

http : //aawsat. Com / home/ article / 257966 . 25/01/2015

3/ رضا محمد هلال ، (المخدرات في أفغانستان : الأبعاد الداخلية والخارجية) . مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، العدد 180 ، أبريل 2010 ،ص 118 .

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الإقليمي .

إن أخطر التداعيات التي أفرزتها الأزمة الأفغانية أنها تشابكت مع أزمات أخرى في المنطقة، بعضها تاريخي مثل الأزمات في منطقة شبه القارة الهندية ، أو مثل الأزمة في العراق أو تصاعد أزمة تخصيب اليورانيوم في إيران ، أو اقتصادي مثل الأزمة المالية العالمية بمعنى أن الأزمة الأفغانية لم تعد أزمة داخلية لا تتعدى المجال الجغرافي للدولة التي يمكن إيجاد الحلول المناسبة لها بسهولة بل دخلت في دائرة أزمات متشابكة كل منها يؤثر على الأخرى ومن ثم ازدادت تعقيدا .

المطلب الأول : باكستان والهند .

تعتبر كل من باكستان والهند أهم اللاعبين الأساسيين على الساحة الأفغانية ، إذ أن أي تطور يحدث على مستوى هذه الأخيرة لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال لدورهما فيه ، نظرا لأهمية أفغانستان في السياسة الخارجية لكل منهما وصراع المصالح المتشابكة بينهما وهو ما ظهر في بروز جملة من التغيرات أثرت على وضع كل من الهند وباكستان في المنطقة .

الفرع الأول : باكستان .

- تمثلت في شطب قروضها بقيمة مليار دولار و 600 مليون دولار لدعم ، ورفعت العقوبات المفروضة عليها منذ قيامها بالتفجيرات النووية عام 1998 . حيث اكتسبت فوائد اقتصادية وسياسية فقد أعيد جدولة قروض عام 2006، تحولت على إثرها باكستان من دولة منبوذة إلى مركز اهتمام المجتمع الدولي بعد انهيار نظام **"طالبان"** .
- انتقال الحرب من أفغانستان إلى داخل الأراضي الباكستانية ، إذ وجد الآلاف من مسؤولي طالبان المهزومة ملاذا لهم في إقليمي التخوم الشمالية الغربية وبلوشستان ، التي تعتبرها باكستان عامل جذب للمقاتلين المجاهدين ، فأصبحت باكستان ساحة خلفية للحرب الأمريكية على أفغانستان . وهو ما انعكس بالفعل على الإقليم الذي تسيطرعليه عرقية الباشتون ، الذي شهد حركة من الاحتجاجات ضد الهجمات الأمريكية على أفغانستان إلى تحقيق الأحزاب الإسلامية فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية بعد سنة في الإقليمين الحدوديين اللذين يتمتعان بصلات عرقية وثيقة مع أفغانستان .
- ظهور أكثر من سبعين مجموعة باكستانية (جهادية مسلحة، طائفية وعرقية ..)،تقاتل بمناطق القبائل الباكستانية السبع ، كل لها اهتماماتها المشتركة ومصالحها المتشابكة والتي تطورت خلال السنوات العشر الماضية من الصراع الداخلي في باكستان بين الحكومة والمعارضة المسلحة بعد عام 2001 ، أهمها حركة طالبان باكستان التي برزت خلال عام 2002، محققتة عدة انتصارات ميدانية جعلت منها بمثابة القوة الضاغطة على الحكومة الباكستانية التي تعرقل أي إمكانية لتحقيق نمو اقتصادي وتربطها علاقات قوية بحركة طالبان أفغانستان .

---

1 /سيمور هيرش ، المرجع السابق الذكر ، ص 75.

- نجاح تنظيم القاعدة ونظام طالبان في إشعال الفتنة في شمال غرب باكستان وفي المناطق الحدودية مع أفغانستان ، وتصعيد عمليات الإرهاب ، والتأثير على قوافل إمداد حلف شمال الأطلسي التي تمر عبر الأراضي الباكستانية ، وبما أثر على أوضاع القوات الأمريكية وقوات الحلف في أفغانستان .
- التخوف الباكستاني من سيطرة التحالف الشمالي على الحكومة المؤقتة في أفغانستان، نظرا للعداء القديم و هذا ما يجعل القلق الباكستاني قائما بسبب معالمه الاقتصادية و الإستراتيجية باعتبار أفغانستان عمق استراتيجي في مواجهتها مع الهند و بالذات بالنسبة لقضية كشمير، حيث أن الوضع اختلف لأن التحالف الشمالي تدعمه الهند.**(1)**

الفرع الثاني : الهند.

إن من أهم التداعيات الأزمة الأفغانية بعد 2001.على دولة الهند وإن لم تكن مجاورة إلا أنها تصنف ضمن الدول التي تنتمي إلى محيط أفغانستان تمثلت في :

- أدى سقوط نظام حركة طالبان الذي كان مدعوما من طرف باكستان و سيطرة التحالف الشمالي الذي تدعمه الهند على معظم أراضي أفغانستان، إلى تمتعها لأول مرة بوجود حكومة صديقة في كابل .وهو ما خلق مأزقا استراتجيا لباكستان ،بحيث اضطرت هذه الأخيرة لتوزيع قواتها المسلحة ما بين مناطق الحدود مع العدو التقليدي الهند و كذلك مناطق الحدود مع أفغانستان وهو ما أضعف بقوة من موقفها العسكري على الجبهتين (باكستان).
- تعرضت القنصلية الهندية في مدينة جلال أباد (شرق أفغانستان) إلى تفجير في عام 2007 ، كما تعرض عدد من الهنود العاملين في أفغانستان لعمليات الاختطاف كما تعرض مبنى السفارة الهندية في كابل للهجوم الذي وقع في 7 يوليو 2008 ، والذي أدى إلى مقتل حوالي 44 شخص بينهم الملحق العسكري الهندي واثنان من حراس السفارة الهندية ، بالإضافة إلى إصابة أكثر من 140 آخرين ضريبة للنفوذ الهندي المتزايد داخل أفغانستان منذ بداية 2001
- نتيجة لنفوذها في أفغانستان فإن تنظيم القاعدة انتقم للمجازر الهندية المتواصلة ضد مسلمي إقليم كشمير .حيث ازدادت رغبة تنظيم القاعدة في الانتقام من الإرهاب الهندوسي المنتشر في الهند ففي أكتوبرعام 2010 داهم رجال قبائل هندوسية مسلحون قرية مسلمة في ولاية أسام شمال شرق الهند مما خلف مقتل 43 مسلم على الأقل .

تعيش الهند هواجس انتفاضة كشميرية عشية الانسحاب الغربي من أفغانستان ، حيث أن القوى الإسلامية المسلحة التي تقاتل في أفغانستان تبحث لها عن أرضية جديدة للممارسة جهادها ولن تجد اقرب من كشمير نظرا للتشاطر الديني والعرقي واللغوي والجغرافي مع الكشميريين .**(2)**

1/(بدون اسم الكاتب)، (معهد ستوكهولم للسلام: القوى النووية تواصل تطوير ترسانتها)، تاريخ الاقتباس 2015/3/23 ،عن الموقع التالي:

http : //www. Alyaum. Com/article/3084214.

1/ محمد عبد الله ، (في مومباي بن لادن ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد)، تاريخ الاقتباس 2015/3/15 . من الموقع الالكتروني :

http:// www . muslm. Net

المطلب الثاني : إيران وجمهوريات آسيا الوسطى .

يعد التنوع العرقي داخل أفغانستان وامتداده إلى دول الجوار عاملا حاسما في تحديد طبيعة العلاقات التي تربط أفغانستان بهذه الدول ، وبالتالي فإن انفجار الأزمة الأفغانية مرة أخرى نتيجة انهيارنظام حركة طالبان ، حرك هذه العرقيات في مساندة أبناء قبائلهم داخل أفغانستان من جراء ما تعرضوا له من اضطهاد ومعاناة وهو ما كانت انعكاسات على إيران وجمهوريات آسيا الوسطى .

الفرع الأول : إيران .

- تحسنت العلاقات الإيرانية الأمريكية ، ظهر ذلك من خلال الاتصالات التي لم تنقطع بينهما منذ بداية الأزمة الأفغانية قبل أعوام حيث صرحت صحيفة "صانداي تايمز" البريطانية في 21ايلول عام 2001 إلى القول **:" إن إيران بعد هجمات 11 أيلول تحولت من دولة تعتبرها الولايات المتحدة أكثر الدول نشاطا في دعم الإرهاب إلى حليف محتمل لأمريكا . "**
- فتحت الحدود الإيرانية الأفغانية التي تصل إلى 945 كم المجال واسعا لتهديدات كثيرة مثل تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وغياب الأمن عن المناطق الحدودية ومهاجمة النقاط الأمنية الحدودية إذ أضحت هذه الأخيرة تشكل على إيران عبئا ماليا وامنيا ، حيث برزت في السنوات الأخيرة تحديات أمنية أخرى مثل : جماعة "جند الله" التي تأسست في عام 2002 والتي تتلقى الدعم من طرف حركة "طالبان" و"تنظيم القاعدة" وتمارس نشاط تهريب المخدرات لتمويلها ، وهو ما أضحى يشكل تهديد مباشر على الأمن القومي الإيراني القادم من أفغانستان.

01/ مشكلة اللاجئين :

ارتفاع في أعداد اللاجئين الأفغان الذين تعتبرهم إيران من أهم المشاكل التي تعاني منها ، إذ تشير الأرقام الأفغانية إلى 900000 لاجئ ، أما الأرقام الرسمية الإيرانية فتتحدث عن رقم يفوق ذلك بكثير فوفقا لتقرير لوكالة الأنباء العمالية "إيلنا" يوجد في إيران 900 ألف لاجئ أفغاني دخلوا بصورة قانونية يعيش معظمهم في المدن ، في حين تعيش نسبة ضئيلة تقل عن 3 بالمائة في معسكرات خاصة وهناك ما يزيد عن مليون و 400000 مهاجر دخلوا بصورة غير قانونية تتمركز غالبيتهم في مناطق طهران وخراسان الكبرى (1)

- على المستوى الإقليمي، سمح الوضع الأفغاني بعد عام 2001لإيران من بناء تحالف استراتيجي مع الهند ، فقد شهدت العلاقات بينهما تحسنا ملحوظا خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي للهند ثم توقيعه "إعلان نيودلهي" في 25 جانفي 2003، والذي فتح المجال واسعا لإقامة شراكة استراتيجية بينهما في المنطقة .

1/فاطمة الصمادي ، (أفغانستان ... قلق إيران الدائم) . تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 16 مايو 2012 . ص 06 .

2/ مشكلة المخدرات :

أصبحت إيران من أكثر الدول المهربة للمخدرات في العالم، فهي أكبر مشتري للأفيون الأفغاني ، حيث يأتي 95% من الهيروين في أذربيجان من إيران، و بالتالي فهي تعتبر البوابة الرئيسية لتهريب المخدرات إلى تركيا والمنطقة العربية . أما على المستوى المحلي فقد أصدرت آخر التقارير لشهر فبراير عام 2015 ، أن إجمالي عدد المدمنين وصل إلى 2,2 مليون شخص من بين 80 مليون مواطن إيراني . **(1)**

الفرع الثاني : جمهوريات آسيا الوسطى .

أدى التقارب الجغرافي بين أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطى إلى جملة من المشاكل التي تعترض دون استقرار المنطقة ، ووجود الامتدادات القبلية ذاتها، وعلى وجه الخصوص قبائل الأوزبيك التي تتواجد في شمال أفغانستان وجنوب أوزبكستان إلى:

- انتقال عدوى انتشار الجماعات الإسلامية لأوزبكستان حيثُ تعتبر أوزبكستان المفصّل الأكبر للحركات الإسلامية المسلحة في آسيا الوسطى، خاصة بعد سقوط نظام طالبان الذي انتهج سياسة دعم هذه الجماعات لإسقاط أنظمتها السياسية التي لا تتوافق و سياسة طالبان .
- غرق دول آسيا الوسطى بدخول كميات كبيرة من المخدرات المهربة على حدودها مع أفغانستان بعد الانفلات الأمني داخل هذه الأخيرة ، فوفقا للمركز الوطني الأوزبكستاني لمكافحة المخدرات فإنه في النصف الأول من عام 2011 صادرت الأجهزة الأمنية 2457 كيلوغراماً (5417رطلاً) من المخدرات غير المشروعة على الحدود ، بزيادة 21 بالمائة عن نفس المدة في عام 2010.كما صادرت الحكومة التركمانية 635 كيلوغراماً (1400 رطل) في الأشهر الستة الأولى من عام 2012، وهي تقريباً نفس الكمية التي صادرتها في عام 2011،حوالي 748 كيلوغراماً (1648 رطلاً).حيث تعتبر عائدات المخدرات بالنسبة لطالبان أفضل طريقة لتقديم الدعم المالي للتنظيمات المتطرفة في آسيا الوسطى .
- إن الجوار الجغرافي لأفغانستان بدول آسيا الوسطى دفعت هذه الأخيرة أنها أصبحت مهددة عقب استقلالها وفي ظل ظروف ضعفها الداخلي وخوفها من تكرار نفس تجربة أفغانستان التي اعتبرت بمثابة منبوذ إقليمي من الضروري إعادة تشكيله على النحو الذي يحد من المخاطر الأمنية لدول المنطقة والتي من بينها نجد استمرار الحرب الأفغانية من شانه أن يبقي حالة الحصار الجغرافي في المنطقة نتيجة التأثير السلبي للحرب على تطوير طرق الاتصال ومد خطوط أنابيب النفط باتجاه آسيا الجنوبية (الهند ، باكستان) .

1/ خالد رحمن ، (العلاقات الهندية الإيرانية... التطور التاريخي والرؤية المستقبلية) . مركز الجزيرة للدراسات ،22 مارس 2010. 04 .

- انتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود ، وارتباطها بخطر تدفق اللاجئين إلى طاجاكستان والى أوزباكستان من جهة ، وبخطر تنامي تجارة المخدرات من جهة أخرى في جمهوريات آسيا الوسطى .
- تأثير التدهور الاجتماعي والاقتصادي على برامج التنمية ، كما أن أي تقسيم في أفغانستان على أساس اثني قد يؤدي إلى تنامي نفوذ قومية على أخرى ونقصد بذلك تنامي القومية الطاجيكية والتهديد الذي يخلفه على أوزباكستان مما يخل بالتوازن الإقليمي في المنطقة .**(1)**

- التواجد العسكري الأمريكي داخل جمهوريات آسيا الوسطى ، ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر لجأت الولايات المتحدة إلى إقامة عدة قواعد عسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان من أجل توفير مناطق ارتكاز وتعبئة لعملياتها ضد حركة طالبان في أفغانستان . حيث أن الوجود الأمريكي بالمنطقة يتركز أساساً في قاعدتين جويتين انطلقت منهما الآلاف من الهجمات على أفغانستان، القاعدة الأولى هي قاعدة "ماناس" في قيرغيزستان وتقع شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم هذه القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي، أما القاعدة الثانية فهي قاعدة "خان أباد" الجوية في أوزبكستان، والتي يتواجد بها قرابة 800 جندي أمريكي.

وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع هذه البلدان، تتيح لها استخدام مجالها الجوى والهبوط الاضطراري للتزود بالوقود. إذقامت أيضاً بعدة ترتيبات مع طاجيكستان من أجل السماح للطائرات العسكرية الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها، في إطار مهمتها في أفغانستان، والهبوط أيضاً للتزود بالوقود.

وهو ما أثار قلق كل من روسيا والصين من هذا التواجد العسكري حيث تعتقد كل منهما أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم وتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، خاصة وأن الوجود الأمريكي في أفغانستان يسمح لها بإقامة ما تريد من قواعد في أنحاء البلاد، دون حاجة لقواعد خارجية، قد يكون بعضها بعيداً وفائدته محدودة، مثل قاعدة "خان أباد" التي تقع على بعد 120 ميل شمال الحدود الأفغانية، وهي مناسبة تماماً الأعمال العسكرية في شمال أفغانستان، وبالتالي أصبحت دول آسيا الوسطى بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان منطقة تنافس وصراع بين القوى العظمى .**(2)**

1/ Mohamed riza djalili et Thierry kellner, geopolitique de la nouvell asie centrale,paris : P U F 2001, p 229.

2/ عبد الله صالح ، (القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى) ، تاريخ الاقتباس 2015/4/20 ، من الموقع الالكتروني الآتي :

http://alasr.me/articles/view/6889

المطلب الثالث : الصين وروسيا .

تعد كل من الصين وروسيا من أهم القوى الإقليمية التي تؤثر في الأوضاع في دول منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان نظرا لأهمية المنطقة من حيث أنها مصدرا للطاقة ومن ثمة فإن التواجد الصيني الروسي له انعكاسات تفرزها هذه الأوضاع عليهما خاصة بعد التواجد الأمريكي في أفغانستان .

الفرع الأول : الصين .

يمثل إقليم تركستان الشرقية منطقة استراتيجية بالنسبة للأمن القومي الصيني ، لذلك سعت الصين إلى إدراج الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على لائحة المنظمات الإرهابية نظرا لطموح الحركة التي تسعى لتحقيق استقلال تركستان الشرقية .

ولعل أهم هذه التداعيات التي واجهت الصين بصفة عامة وإقليم تركستان الشرقية بصفة خاصة ، انه واجه تحديات بعد الحرب على نظام طالبان أفغانستان ، ما أدى إلى مقتل العديد من عناصرها وتشتتها وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور تنظيم حمل اسم "حزب تركستان الإسلامي" في منطقة شمال وزيرستان عام 2008 والتي قامت بشن هجمات مسلحة على اولمبياد بكين حيث أصبحت هذه الحركة بفضل الدعم الذي تقدمه طالبان أفغانستان سببا في التهديد الأمني الذي يواجه الصين . (1)

فالصين تخشى من التهديد الذي ينبع من حدودها الجبلية المشتركة مع أفغانستان ، والمعروف باسم "ممر واخان" الذي يشكل قناة لتسهيل حركة طالبان المقاتلين الأويغور الإسلامية الذي يشكلون قضية أمنية داخلية للصين ، حيث أن طالبان تؤوي وتدرب المسلحين من "حركة تركستان الشرقية الإسلامية " من الأويغور من أفغانستان لإقامة وطن مستقل خال من الهيمنة الصينية.

ولذلك ترغب الصين بإبقاء بعض الوجود الأمريكي في أفغانستان من اجل مواجهة طالبان والقاعدة المتحالفين مع الحركة الإسلامية في تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ) بالصين وهو ما تراه الصين خطرا جديا على أمنها القومي . لذلك كثف المسؤولون الصينيون من الزيارات الرسمية إلى كابل في محاولة لإيجاد أرضية مناسبة للاتفاق حول المشاكل التي تواجه الصين ، فخلال زيارة وزير الخارجية الخارجية الصيني في ابريل 2014 ، حدد هذا الأخير اهتمامات بلاده حيث صرح : **" الاستقرارالداخلي الأفغاني مهم للوضع الأمني في شينجيانغ "(2) .**

1/ الصين تقر قوانين تسمح بتدخلها في الخارج وتزيد تعاونها الاستخباراتي مع أمريكا . على الرابط الإلكتروني الآتي :

. 2015/02/18

http:// alhayat. Com. / articls/ 8081719% . d8% A7

---

2 / ankit panda :(room for india – china cooperation in afghanistan ?) ; the diplomat , 15.04.201

http : // the diplomat , com / 2014/04/ room – for – india – china – cooperation – in – afghanistan

الفرع الثاني : روسيا .

1/ التخوف الروسي خفية من أن الولايات المتحدة تهدف إلى طردها من دائرة تنمية الطاقة القوقازية ، لذلك نجد التقارب الروسي الإيراني لتلاقي مصالحهما ضد تنامي النفوذ الأمريكي في منطقة القوقاز **(1)**

2/التخوف الروسي من تأثير حركة طالبان على جمهوريات آسيا الوسطى ، حيث بدأت طالبان الاتصال وتقديم الدعم للجماعات الإسلامية لهذه الجمهوريات بغرض تحريكها للسيطرة على مقاليد الحكم على مستوى أنظمتها السياسية ، وهو ما يشكل خطرا على وحدة وسلامة الاتحاد الفيدرالي الروسي بعد الانسحاب الأطلسي ، لأن روسيا تنظر إلى هذه الجهوريات نظرة تبعية مطلقة لها.

3/ تعاني روسيا من ظاهرة تهريب المخدرات الأفغانية ،التي تجاوزت نسبة دخولها إلى الأراضي الروسية حوالي 90 بالمائة ، وهو ما انعكس سلبيا في تزايد عدد مدمني المخدرات ، حيث أفادت معطيات الهيئة الفدرالية الروسية إلى أن 30 ألف شخص يموت سنويا بسبب هذه الآفة . وفقا لإحصائيات عام 2009 . **(2)** ، وتمر تجارة وتهريب المخدرات عبر مسارات : الأول : الطريق الشمالي وهو موجه نحو روسيا عبر الحدود الأفغانية السوفييتية السابقة . أما المساران الثاني والثالث فيمران في اتجاه الأراضي الباكستانية و الإيرانية . **(3)**

المبحث الثالث : الجهود الدولية لتسوية الأزمة الأفغانية .

في إطار التخفيف من الآثار التي آل إليها الصراع على مقاليد الحكم بين بقايا نظام حركة طالبان السابق والحكومة الحالية في أفغانستان ، سعى المجتمع الدولي إلى التقليل من الآثار السلبية التي أثرت على مسار عملية التنمية والتطور داخل الدولة الأفغانية،لعل أهم هذه الجهود عقد عدة مؤتمرات دولية نذكر منها :

المطلب الأول : المؤتمرات الدولية .

- ✓ عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي ، بناء على دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، اجتماعا طارئا في العاصمة القطرية الدوحة في لمناقشة القضية الأفغانية في 10 أكتوبر 2001 أي في بداية انفجار الأزمة ، وهو المؤتمر الذي أصدر وزرائه الخارجية البيان الختامي المتضمن أساسا تأكيد استعداد الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب تحت مظلة

1/ محمد رفعت الإمام ، (مشكلات الأمن في القوقاز ، تداخلات الأعراق والنفط والسياسة) ، المجلد 37 ، العدد 149 ، تموز 2002 ، ص 165 (pdf)

2/ أحمد موفق زيدان ، المرجع السابق الذكر ، ص 05 .

3/ سامي عمارة ، (تنمو تحت سمع وبصر الناتو : روسيا في أزمة بسبب مخدرات أفغانستان)، مجلة الأهرام العربي ، تاريخ الاقتباس 2015/4/31 ، على الرابط الالكتروني الآتي : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=180749&eid=1269

الأمم المتحدة بتبني مجموعة من الإجراءات التي من شأنها القضاء على حركات التمرد المتواجدة في الدولة الأفغانية . **(1)**

- ✓ انعقد في طوكيو في 21 /01 / 2002 مؤتمر للدول المانحة التي تعهدت فيه 16 دولة و12 منظمة دولية بتقديم 81 مليار دولار. من المساعدات لبدء عمليات إعادة الأعمار ، حيث أعلن الرؤساء الدول الأربعة للمؤتمر : اليابان ، الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي والسعودية أن المبلغ الإجمالي للمخصصات المالية يتجاوز 45 مليار دولار على مدى خمس سنوات .
- ✓ قامت الولايات المتحدة بإشراك كل من الهند وإيران والسعودية وروسيا ودول آسيا الوسطى بالتعاون معها في القضية الأفغانية وفي هذا الشأن تم عقد أكثر من مؤتمر تعاون لدول جوار أفغانستان ويشمل هذا التعاون مجالات مختلفة اقتصادية كتحفيز هذه الدول للاستثمار في أفغانستان ، وتحسين مستوى التبادلات التجارية ، وسياسية وأمنية كرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والتعاون في مجال التنسيق الأمني وغيرها .
- ✓ انعقد أكثر من مؤتمر للدول المانحة لأفغانستان كان أبرزها مؤتمر باريس عام 2008 ،الذي جاء في إطار تنفيذ مشروع التنمية الوطنية الأفغانية في جميع القطاعات ، حيث أقر منح 20 مليار دولار لدعم عملية التنمية في أفغانستان ، كما قامت قوة المساعدة الأمنية وبالتنسيق مع المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية إلى إنشاء فرقة مشتركة بين الوكالات للشفافية ومكافحة الفساد بالإضافة إلى المعونات التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من اجل تحسين الحكم وتسريع التنمية .
- ✓ وفي محاولة لإشراك الأطراف الإقليمية وإعطائها أدوارا مختلفة من اجل إيجاد حل للمأزق الأفغاني ، تم عقد أكثر من مؤتمر لدول الجوار الأفغاني ، حيث دعت الولايات المتحدة جيران أفغانستان إلى الاستثمار أكثر في الاقتصاد الأفغاني والمؤسسات المدنية خصوصا المتعلقة بسيطرة القانون ودعم عملية تقوية شرعية الحكومة الأفغانية من خلال تقوية العلاقات الدبلوماسية ، أما فيما يخص مكافحة التمرد قامت الولايات المتحدة بالضغط على بعض دول الجوار للمساهمة في تضييق الخناق على الجماعات المسلحة وفق إجراءات متعددة كمنع تهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود ، والتنسيق الأمني لمطاردة قيادات الجماعات المسلحة ، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجيستي وطرق الإمدادات خاصة باكستان وروسيا ودول آسيا الوسطى المحاذية للحدود الأفغانية بهدف عزل حركة طالبان عن محيطها الإقليمي .**(2)**

1/ محمد رضا جليلي و تيري كيلينر ، جيو سياسية آسيا الوسطى . ترجمة : علي مقلد ، لبنان : منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية ، ط1، 2001، ص 32 .

2/ أيوب دهقاني ،المرجع سبق ذكره ، ص 186 .

عقدت موسكو في 27مارس 2009 مؤتمرا دوليا ، تحت عنوان **" إنتاج المخدرات في أفغانستان تهديد للأمن الدولي "** ، بمشاركة عدد من قيادات الأجهزة الأمنية والسياسية وممثلي المنظمات الدولية والأوساط الدينية من مختلف الدول ،حيث أكد المؤتمر في الاختتام على ضرورة تنسيق الجهود المشتركة لمكافحة المخدرات ،كما تطرق إلى تفاقم مشكلة التوسع في زراعة المخدرات في أفغانستان وضرورة التعاون من أجل مكافحة إنتاجها والحد من توزيعها ووضع استراتيجية مشتركة لمواجهة هذه المشكلة .**(1)**

في 20 ماي 2012 اجتمع رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي بمدينة شيكاغو لمناقشة التطورات التي شهدتها الأزمة الداخلية لأفغانستان نتيجة قيام حركة طالبان بتصعيد هجومها والانتصارات الميدانية التي حققتها في الاستيلاء على بعض المناطق الشمالية من أفغانستان وتدهور الأوضاع والأمنية والإنسانية خلال عام 2011 ، وخرجت هذه الدول بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي :

1/ منع من أن تتحول أفغانستان مجددا إلى ملاذ آمن للإرهابيين الذين يهددون عملية بناء الدولة في أفغانستان والنتائج الوخيمة التي يمكن أن تفرزها إلى دول الجوار خاصة في الجانب الأمني .

2/ إتمام الخطوات التي وضعها حلف شمال الأطلسي في إطار عملية الانسحاب من أفغانستان بحلول عام 2014 ، وتسليم قوات الأمن الأفغانية مسؤولية إدارة الدولة بعد أن تنطوي جميع الأقاليم على سيطرتها ويتم ذلك من خلال الدعم الدولي لها على أن يتم الانسحاب بشكل تدريجي لإنهاء مهمة القوات الدولية للمساعدة الأمنية "إيساف" بحلول 31 ديسمبر 2014 .

3/ التأكيد على أهمية الوصول إلى نقاط تفاهم مشتركة مع حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة لجميع النساء الأفغانيات في عمليات إعادة الإعمار والعمليات السياسية وعمليات السلام والمصالحة في أفغانستان وضرورة احترام الإجراءات المؤسسية التي تحمي حقوقهن. كما أننا ندرك ضرورة حماية الأطفال من الآثار المدمرة الناجمة عن النزاع المسلح .**(2)**

خلال عام 2011 شهدت أفغانستان تطورات متسارعة أدت بالدول الغربية إلى عقد اجتماع في باريس في 21/20 ديسمبر 2012 مع ممثلي حركة طالبان الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان ، والحزب الإسلامي التابع **"لقلب الدين حكمتيار"** ، وأعضاء عن البرلمان الأفغاني ومجموعات من المجتمع المدني والسياسي كانت في وقت سابق تشكل جزء من تحالف الشمال وشخصيات ارتبطت الحكومة .

1/ سامي عمارة ،مرجع سبق ذكره.

2/ تقارير حلف الناتو ، إعلان قمة شيكاغو (أصدره رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي) ، تاريخ الاقتباس (2015/05/07)، على الرابط الالكتروني :

http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_87593.htm?selectedLocale=ar

وفي عام 2013 كانت هناك نوع من المحادثات المعلنة بين الولايات المتحدة وطالبان الأفغانية في محاولة لاحتواء هذه الأخيرة من خلال أمور شتى منها إطلاق سراح السجناء من غوانتانامو، إضافة إلى جندي أمريكي أسير لدى طالبان ، وهناك أيضا محادثات بين ممثلي الحكومة الأفغانية وحركة طالبان ومن ابرز النقاط التي طرحت على طاولة المفاوضات هي كيفية تحقيق عملية السلام وقد بدا واضحا الخلاف بين أطراف الأزمة (حركة **"طالبان"** ، الولايات المتحدة ، والدول الغربية) نظرا لتمسك كل طرف بمطالبه واختلاف وجهات النظر حول الانسحاب الغربي من أفغانستان وإبرام الاتفاقيات الأمنية التي تراها طالبان إطالة للاحتلال ومساومة على مستقبل الأزمة الأفغانية . **(1)**

في 09/ 2015/05 تم انعقاد مؤتمر دولي في لندن برئاسة الحكومتين البريطانية والأفغانية ومشاركة أكثر من 60 وفد ومنظمة دولية . الذي يتابع ما توصل إليه في مؤتمر طوكيو حول أفغانستان في 2012 ، كما يتطلع مؤتمر لندن إلى خطوات من شأنها بناء دولة قابلة للحفاظ على كيانها ، وتسعى إلى تطوير اقتصادها الوطني .**(2)**

المطلب الثاني : الوساطة الإقليمية و الدولية .

بالإضافة إلى قيام بعض الدول الإقليمية في لعب دور الوساطة بين حركة طالبان والإدارة الأمريكية من اجل التوصل إلى صيغة يتم من خلالها وقف عملية القتال ومثال ذلك الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة عبر الوسيط السعودي الذي يتضمن السماح لحركة طالبان بإنشاء حزب سياسي والمشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 علاوة على تقديم أموال معتبرة مع ضمان بقاء الحركة كشريك سياسي للحكومة الأفغانية ، وإصدار عفو لصالح طالبان مقابل وقف الهجمات ضد القوات الأجنبية والتخلي عن السلاح في محاولة من الجانب الأمريكي السير في أكثر من اتجاه لإنهاء الصراع بأقل تكلفة ممكنة .

أقامت الصين في 11نوفمبر عام 2014م، أقامت "منتدى السلام والمصالحة" ، في سعي منها للعب دور أكبر في أفغانستان من أجل دفع محادثات السلام، ولإيجاد سبل للتوسط في اتفاق سلام بين حكومة غاني وحركة طالبان. وبالتالي، فإنه وفي الآونة الأخيرة، زارت حركة طالبان بكين، وتقوم الصين بدعم باكستان لممارسة الضغط على حركة طالبان الأفغانية لتحقيق المصالحة مع حكومة الرئيس الجديد أشرف غني .

1/ الوساطة الصينية :

تقدمت الصين بعرض الخميس 12 فبراير2015 للعب دور الوسيط في الجهود المتعثرة لضم حركة طالبان إلى مفاوضات السلام في أفغانستان، حيث قال وزير الخارجية الصيني " وانغ يي **"سنساند الحكومة الأفغانية في تحقيق المصالحة مع الفصائل السياسية المتعددة بما في ذلك طالبان".**

1/صبا امتياز ، (تقرير حول اجتماعات طالبان في باريس حول أفغانستان ، النتائج والتوقعات) . مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ص 03،02 .

2/ رضا إدوارد ، (مؤتمر لندن فرصة للحكومة الأفغانية لتحديد أولوياتها للإصلاحات) ، تاريخ الاقتباس 2015/05/09 ، من الموقع الالكتروني الآتي :

http://www.dostor.org/726963

وأضاف أن: **"الصين مستعدة للعب دور بناء وستوفر الوساطة اللازمة في أي وقت إذا طلبت الأطراف المختلفة في أفغانستان ذلك"، متابعا "لدي شعور قوي بأن باكستان تأخذ قضية أفغانستان بجدية شديدة ولديها إرادة قوية للعب دور بناء في حل هذه المسألة."وهو ما لقي قبولا من طرف حركة طالبان التي ترى في الوسيط الصيني مبدأ المحايدة في المفاوضات بين الأطراف المتنازعة في أفغانستان . (1)**

وتولي الصين اهتمام الصين اهتماما كبيرا في تطوير العلاقات التجارية مع أفغانستان، إذأنفقت شركة المجموعة المعدنية المملوكة للدولة 3 مليارات دولار على منجم للنحاس في منجم أيناك "نحو 50 كيلومترا إلى الجنوب من كابول". واتفقت شركة البترول الوطنية الصينية "أكبر شركة نفط في البلاد"، في عام 2011م على تطوير حوض "أمو داريا" في أفغانستان، وهو مشروع سوف يدر 7 مليارات دولار من الأرباح. وقد ساعدت شركة النفط الوطنية الصينية على إنشاء أول موقع للإنتاج النفطي في أفغانستان، مع طاقة سنوية تقدر بـ1.5 مليون برميل. **(2)**

2/ الوساطة القطرية :

في محاولة منها لاحتواء الأزمة الأفغانية بادرت قطر إلى طرح وساطتها لجمع الأطراف الأفغانية إلى طاولة الحوار في 2015/05/02 ، والتي شاركت فيها 45 شخصية أفغانية، من بينها ممثلون عن حركة **"طالبان"** وأعضاء مجلس الأمن الأفغاني، إضافة إلى ممثلي **"الحزب الإسلامي"** الذي يقوده **"قلب الدين حكمتيار"**، أحد المعارضين للوجود الأجنبي في أفغانستان، وقيادات عسكرية وسياسية بارزة.

وهدفت الوساطة القطرية إلى تبادل وجهات النظر بشأن المعضلة الأمنيةالأفغانية، التي دامت عقوداً، وحصدا أرواح الأفغان بصورة يومية ومتواصلة، التي تلقي بظلالها القاتمة على مجمل أوضاع المنطقة، وهو ما أدركته دول المنطقة بلا استثناء. **(3)**

1/ (الصين تقترح وساطتها لضم طالبان إلى مفاوضات السلام الأفغانية) ، تاريخ الاقتباس ، 2015/04/23 ، عن الموقع الالكتروني الآتي :

http://arabic.rt.com/news/773886

2/ العلاقات بين أمريكا والهند بقيادة مودي وقضية كشمير (علاقة الصين وأفغانستان ... وطالبان)، تاريخ الاقتباس ، 2015/04/27 ، عن الموقع الالكتروني الآتي :

http://www.hizb-jordan.org/index.php/contents/entry_205

3/ أحمد دياب ، (مفاوضات الدوحة بين واشنطن وطالبان وأفق السلام في أفغانستان) ، مجلة الأهرام العربي ، تاريخ الاقتباس 2015/05/09 ، عن الموقع الالكتروني الآتي :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1467629&eid=35

المبحث الرابع : التحديات التي تواجه الأزمة الأفغانية.

رغم المساعي الدولية التي سارعت إلى احتواء ما خلفته الأزمة الأفغانية على المستويين الداخلي والإقليمي و محاولتها اتخاذ الخطوات اللازمة للخروج من الأزمة وإعادة بناء الدولة من خلال تبني قواعد الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان ، إلا أفغانستان تعترضها جملة من العقبات تقف أمام تحقيق أهدافها .

المطلب الأول : التحديات الداخلية .

يواجه الحكومة الأفغانية الجديدة التي تشكلت خلال عام 2014 مجموعة من العقبات التي يمكن أن تعرقل مسيرتها أو تؤدي إلى الفشل الجزئي أو الكلي ، خاصة في ظل الانسحاب الأمريكي من البلاد وما يمكن أن يحدثه الفراغ الأمني لقوات التحالف الدولي ولعل أهمها ما يلي :

الفرع الأول : التحديات السياسية .

من أبرز التحديات السياسية التي تواجه تشكيل الحكومة الائتلافية التي اتفقت عليها الأطراف السياسية وإلى جانب توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين رئيس الدولة (الذي يعتبر المنصب المحوري في النظام السياسي الأفغاني) ، وبين الرئيس التنفيذي (المنصب الذي استحدث لحل الأزمة السياسية) اتفق طرفا اتفاقية حكومة الوحدة الوطنية على توزيع الحقائق الوزارية والمناصب السياسية في الدولة بينهما بالتساوي ، وتنص الاتفاقية المذكورة في بند (ج) على **: " تعيين الشخصيات القيادية في الحكومة : على أصل المشاركة الوطنية ، والتمثيل العادل والانتخاب على أساس الجدارة ،والصدق والتعهد بتنفيذ البرامج الإصلاحية لحكومة الوحدة الوطنية "**

فقد تعهد الطرفان على مايلي : التساوي بين رئيس الدولة والرئيس التنفيذي في اختيار قيادات الدوائر الاقتصادية والأمنية والدوائر المستقلة ونتيجة لهذا التساوي ، وعلى أساس بنود (ب) : (14) و (11) من هذه الاتفاقية يكون حضور الطرفين في مجلس الأمن القومي بالتساوي على مستوى القيادة والأعضاء وبناء على هذا التقسيم بين طرفي الاتفاقية ونظرا للتجارب الماضية وحرص الطرفين على المناصب بيد الرئيس أشرف غني و بالأحرى الإدارة الجديدة ستواجه عقبة تشكيل الحكومة الجديدة واختيار الوزراء ، ولن تتمكن من تشكيلها بسهولة في فترة وجيزة ، وخاصة إذا كان التوزيع سيطال محافظي المحافظات أيضا ، وسيكون هذا هو الاختبار الأول لهذه الحكومة إلى جانب أن كل طرف من طرفي اتفاقية حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الائتلافية) المشكلة من عدة قوى ، وسيكون توزيع المناصب والوزارات بين تلك الأطراف مشكلة أخرى تواجهها الإدارة الجديدة ، كما أن طبيعة الحكومة الائتلافية تتطلب توزيع المناصب والوزارات بين أعضاء الائتلاف ومن هنا سيواجه الرئيس الجديد عقبة كأداء في الالتزام بوعوده في اختيار القيادات على أساس الأهلية سيكون الفشل حليفه في باقي البرامج والمشاريع المستقبلية .**(1)**

1/ عبد الباقي مصباح الله ،(رئيس أفغانستان الجديد : العقبات وفرص النجاح)، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث ، 2014/10/15 ، ص 05 .

الفرع الثاني : التحديات الأمنية .

كون المجال الأمني هو قطاع حساس بالنسبة لأي دولة فإن توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة يعد تحديا الذي من شأنه إما تحسين الأوضاع الأمنية أو تدهورها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال الأمريكي وقبل انسحابه ، حيث تواجه الاتفاقية مشكلات إقليمية تتعلق بدول الجوار التي تشمل إيران و باكستان و روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى فهذه الدول فيما عدا الهند التي تدعم هذا الاتفاق مع الإدارة الأمريكية لا تترك لأفغانستان فرصة الاختيار ، فإما أن تتركها لتوقيع الشراكة مع الولايات المتحدة لتصبح حليفا أو عميلتها في المنطقة .

تمثل الاتفاقية الأمنية للإدارة الأفغانية الجديدة بقيادة الرئيس أشرف غني ، استمرار الحرب في أفغانستان ، وإذا استمر القتال لن تجدي أية جهود في مجال تنمية المجتمع وتطوير الدولة نفعا ، وما يؤثر على إمكانية استمرار الحرب هو توقيع الرئيس أشرف غني على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو ، وكان رد فعل حركة طالبان أكبر الفصائل المعارضة المسلحة بتوقيعها عنيفا ، حيث اعتبرت الموقعين على الاتفاقية موظفين لدى الإدارة الأمريكية ، كما أكدت على استمرار القتال في حالة وجود القواعد الأجنبية على الأراضي الأفغانية ، وأكدت على أن الشعب يؤيده في هذا الهدف وجاء البيان الذي أصدرته الحركة فيما يلي : **" نحن إذ نرفض هذه الوثيقة الأمريكية نيابة عن شعبنا ... ، ولا نعتبر أحدا من الشعب الأفغاني ملزما بها ، نقول لأمريكا وعبيدها : سنستمر في جهادنا المقدس ومعركة التحرير التي بدأناها إلى أن تنقذ الوطن من براثن الوحش الأمريكي ، وإلى أن نعيد نظاما إسلاميا محكما "** .

فتوفير الأمن والاستقرار في أرجاء الدولة الأفغانية هو المطلب الوحيد الذي أكد عليه الشعب الأفغاني قبل تولي الرئيس أشرف غني رئاسة الدولة ، كون أن جميع شرائح المجتمع الأفغاني عانت الكثير من العراقيل في ظل الاقتتال بين مختلف الفصائل الأفغانية وقوات التحالف الدولي . داخل أفغانستان أو في الدول المجاورة لها كلاجئين . **(1)**

الفرع الثاني : التحديات الاقتصادية .

يقع ضمن أولويات الإدارة الأفغانية الجديدة تحدي أكبر يتمثل في ملف زراعة المخدرات التي يجب عليها محاولات إقناع المزارعين بالتخلي عن زراعة المخدرات والتوجّه نحو زراعة المحاصيل المشروعة .

وفيما يتعلق بالتحدي الاقتصادي فأفغانستان تعاني انتشار الفقر الذي يهيئ بيئة مواتية لأعمال العنف والإرهاب ..لذلك يمكن مواجهة هذا التحدي من خلال استثمار الامتيازات التي يوفرها الوضع الجغرافي للبلاد حيث تستطيع البلاد أن تكون منطقة ربط بين جنوب آسيا ووسطها وأن تكون مركز التقاء دوليا فضلا عن وجود الكثير من المعادن التي يمكن أن تحقق مكاسب مالية للدولة .

1/ عبد الباقي مصباح الله ، (أزمة الرئاسة الأفغانية : الأسباب والآثار) ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث ، 2014/09/08 ، ص 06 .

الحفاظ على حكومة وحدة وطنية يمثّل أكبر تحد للرئيس الأفغاني الجديد أشرف غني ، وفي حال نجاحه في الحفاظ على الحكومة والعمل على بنود الاتفاقية التي أبرمت بينه وبين عبد الله زاي ، وانتهاج سياسة واقعية في التعامل مع بقايا نظام طالبان هو التحدي الذي يبقى مطروحا على باقي التحديات لأنه يتعلق بقضية بناء الدولة الأفغانية . (1)

1/ الفساد المالي والإداري:

تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في كل دوائر الدولة حتى على مستوى الدوائر التي أنشئت لمحاربة الفساد والجريمة مثل : أجهزة القضاء والنيابة العامة ، فوفقا لتقرير دولي ، بلغت قيمة الرشاوي التي دفعها الأفغان ب 3,9 مليار دولار خلال عام 2012 ، و أن حوالي 60 بالمائة من الشعب الأفغاني دفعوا الرشاوي للاستفادة من الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص وقد قدرت مجموعها ب 60 مليون دولار ، و ارتفعت نسبة الفساد إلى عام 2012 إلى 40 بالمائة وهناك أرقام بالغة الخطورة للفساد المالي والإداري أعلنت عنها مؤسسات تعمل في هذا المجال ، هذا غير الفساد الذي يرتكب من قبل الدول والجهات التي تقدم المساعدات لأفغانستان ، ونتيجة للفساد المذكور تعود أغلب تلك المساعدات إلى الجهات المانحة بدل أن تصرف على عملية تنمية المجتمع الأفغاني ، و لأجل كل ما سبق كان ترتيب أفغانستان في الفساد 175 من 177 دولة وفق التقرير الذي نشرته مؤسسة الشفافية المالية العالمية لشهر ديسمبر عام 2012 . فالقضاء على هذا الفساد يشكل عقبة أخرى تواجهها الحكومة الأفغانية الجديدة وعلى رأسها محمد أشرف غني .

إن الوضع الاقتصادي في أفغانستان هش وضعيف من حيث البنية التحتية والإنتاج ، وإن كان هناك مظاهر خداعة بسبب ما يضخ من مليارات الدولارات في شرايين الاقتصاد الأفغاني من المساعدات الأجنبية في السنوات القليلة الماضية ، ويمكن رصد ذلك من خلال معيارين فقط التي تقاس بها اقتصاد دولة ما لندرك مدى هشاشة الأفغاني ومن أهم هذه المعايير التي تقاس بها الاقتصاد هو الميزان التجاري أو التوازن بين الاستيراد والتصدير ، فتصدير أفغانستان لا يقارن باستيرادها أصلا ، فحسب إدارة الإحصاء المركزي الرسمي في كابل كان مقدار استيراد أفغانستان عام 2013 قدر ب 8724 مليون دولار ، بينما كان التصدير يبلغ 863 مليون دولار خلال نفس السنة ، فكان الفارق بين الاستيراد والتصدير ما يقرب من 8000 مليون دولار .

أما المعيار الثاني فهو الموازنة العامة للدولة ، فالاقتصاد الذي يستطيع توفير المصاريف التشغيلية للحكومة لا يعتبر اقتصاد مستقر ، وتقول وزارة المالية الأفغانية بأن العوائد الداخلية للدولة ستغطي 30 بالمائة من مجموع مصاريف الموازنة ، وستغطي المساعدات الأجنبية ما تبقى من المصاريف وتشكل حوالي 70 بالمائة من مصاريف الموازنة العامة ، في ظل هذه الظروف الاقتصادية يتولى الرئيس أشرف غني في دولة لا تستطيع أن تحافظ على موظفين وتوفير رواتبهم .

1/صالح سليمان عبد العظيم ، (باكستان على وشك السقوط : مستقبل أمريكا وباكستان و أفغانستان) . مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2013 ، ص 07 ، 08.

2/ عبد الباقي مصباح الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية .

الفرع الأول : على المستوى الأمني .

1/ الاتفاقية الأمنية بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية .

أ- محتويات الاتفاقية:

هذه الاتفاقية التي سميت ب**"عقد التعاون الأمني والدفاعي المشترك بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية "**. تشمل على ستة وعشرين مادة وملحقين، وهي في الواقع وثيقة تمنح حق إقامة القواعد الأمريكية الدائمة في أفغانستان بعد عام 2014 ، في كل ما تريد أن تفعله،كما أنها تعطي صلاحيات واسعة وكبيرة للمتعاقدين مع تلك القوات، ونستطيع أن نلخص النقاط الأساسية الواردة فيها على النحو التالي :

1/ إقامة الولايات المتحدة الأمريكية لتسعة قواعد عسكرية داخل أفغانستان في الأماكن الاستراتيجية التالية:
كابل، قاعدة باجرام الجوية (أكبر قاعدة جوية في أفغانستان وتحديدا في شمال كابل في ولاية بروان ،و مزار الشريف ، هرات الولاية المتاخمة للحدود الإيرانية ، قندهار الولاية المتاخمة للحدود، هلمند ، جرديز في جنوب أفغانستان ، جلال آباد في شرق أفغانستان ، شين دند ثاني أكبر قاعدة جوية في ولاية فراه غرب أفغانستان . هذا التنوع في المناطق للقواعد يوحي بأن الهدف ليس ما يتم الإعلان عنه ، بل هناك أهداف استراتيجية أخرى قد تشمل مناطق خارج الحدود الأفغانية .

2/ هذه الاتفاقية ستكون سارية لمدة عشر سنوات مبدئيًا، وستتجدد تلقائيًا إن لم تُلغَ وفق النظام المحدد في البند الرابع من مادة 32 ، وهذا يعني أن القواعد التي تقام هنا هي قواعد دائمة ، وليست مؤقتة كما يوهمه هذا العقد في البند الأول.

3/ يحق للقوات الأميركية المتواجدة في هذه القواعد القيام بالعمليات العسكرية؛ فقد نصت الاتفاقية في المادة الثانية من البند الرابع على:**"اتفق الطرفان على أن العمليات العسكرية الأميركية لكسر القاعدة والجماعات الموالية لها يمكن أن تكون في إطار الحرب المشتركة على الإرهاب"**، ثم يضيف هذا البند نفس:**" المراد بالعمليات العسكرية الأميركية ضد الإرهاب هي العمليات المكملة للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الأفغانية المسلحة ."** ولم تستجب أميركا في ذلك لمطالب الحكومة الأفغانية بخصوص عدم دخول القوات الأجنبية إلى بيوت الأفغان وتفتيشها .وقد أوهموا في البند الأول من المادة المذكورة أن القوات الأميركية ستوقف العمليات العسكرية بعد توقيع الاتفاقية .

4/ تنص المادة العاشرة من الاتفاقية على أن أفغانستان تسمح للطائرات التي تتبع القوات الأميركية أو الطائرات التي تعمل للقوات الأميركية بكل ما تحتاجه، وأن هذه الطائرات لا تدفع شيئًا من الضرائب أو أجرة استخدام المطار أوأجرة الوقوف في المطارات الأفغانية. كما يسمح لوسائل النقل التابعة للقوات الأميركية بالدخول إلى أفغانستان والخروج منها والتجول فيها من غير تسجيل أو رقابة، وأن الطائرات ووسائل النقل التابعة للحكومة الأميركية تُستثنى من كل أنواع الرقابة والتفتيش والتسجيل، ودفع الضرائب.

1/ عبد الله مصباح ، (الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان ومخاوف السيادة الوطنية) ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 08 ديسمبر2013 ،ص 03،04 .

5/ الحصانة القضائية الكاملة للقوات الأميركية المتواجدة في أفغانستان؛ فإن المادة الثانية تنص على أن منتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين يتمتعون بحصانة قضائية كاملة في أفغانستان، فإن هؤلاء لن يحاكموا وفق القانون الأفغاني على أية جريمة يرتكبونها ضد أي أحد داخل الأراضي الأفغانية، ولا يحق للجهات الأمنية الأفغانية إلقاء القبض على أي أحد من منتسبي القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين تحت أية ظروف، وإذا حصل ذلكوأ ُلقي القبض على أحد من هؤلاء تحت أية ظروف أولأي سبب يسلمه للجهات الأميركية بأسرع ما يمكن، كما أنه لا يسلم أي أحد من أفراد القوات الأميركية من المدنيين والعسكريين إلى أية محكمة جنائية عالمية أو إلى جهة أو دولة أخرى من غير موافقة صريحة من الولايات المتحدة .

6/ تنص الاتفاقية في المادة السادسة عشر على أن القوات الأميركية يحق لها استيراد ما تريد، كما أنها تستطيع أن ترسل ما تريد خارج أفغانستان من غير أن يدفعوا مليمًا واحدًا كالضريبة والجمارك وغيرها، ومن غير أن يكون لأحد حق التفتيش أو الرقابة إلا في ظروف استثنائية خاصة، ولا يلزمهم حين الاستيراد والتصدير أي نوع من الإذن أو الرخصة.

كما لاحظنا في البنود التي أشرنا إليها من الاتفاقية أن الولايات المتحدة الأميركية تريد بهذه الاتفاقية أن تتمتع قواتها التي تتواجد في القواعد العسكرية الدائمة في أفغانستان بحرية كاملة في التحرك داخل وخارج أفغانستان بعد عام 2014 ، وأن تتمتع تلك القوات بل وعملاؤها والمتعاقدون معها بحرية كاملة في كل ما تريد أن تقوم به من الاستيراد والتصدير وتخزين السلاح والعتاد والأجهزة والعمليات العسكرية، ولا تقبل بأي نوع من القيود التي تقيد حركتها أو تعوقها عما تريد ، كما وأنه في حال ارتكاب جرائم ضد المدنيين الأفغان فإنهم غير محاسبين أمام العدالة الأفغانية، ومن هنا يتضح أن هذه الاتفاقية بالرغم من أنها مست الجانب الأمني إلا أن لها آثارا على كافة الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية التي من شأنها أن تمثل خطرا على هوية وثقافة المجتمع الأفغاني من ناحية وتهديدا على عملية بناء الدولة الأفغانية ، فالحرية التي تتمتع بها القوات توحي بأنه كلما ازدادت نقصت في مقابلها السيادة الوطنية لأفغانستان بمعنى أن هذه الاتفاقية تمثل تنازلا عن السيادة الوطنية .

إن من أهم التحديات التي سيواجهها الرئيس الأفغاني هو الجمع بين المتناقضات على صعيد السياسة الخارجية ، كان عدم توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا وحلف دول شمال الأطلسي سيؤدي إلى توقف الدعم الأمريكي و الأوروبي وتوقف الدعم المذكور كان سيؤدي من وجهة نظر الحكومة إلى التأخر في التنمية الاقتصادية بل وتلاشي مؤسسات الدولة ، لكن توقيع الاتفاقية الأمنية سيؤلب عليه القوى الإقليمية والدول المجاورة ، والأحلاف مثل مؤتمر شنغهاي وغيرها ولا تقبل القوى الإقليمية مثل : روسيا والصين والدول المجاورة مثل إيران وباكستان بحال من الأحوال بالتواجد العسكري والاستخباراتي الأمريكي والأوروبي بجوارها خاصة إذا كان ذلك التواجد استخباراتيا (كما يتوقع) ويسمح لأمريكا وحلف شمال الأطلسي بالتدخل في المنطقة ، وهذه الدول والقوى لها مصالحها وتأثيراتها في أفغانستان ، ويتلخص التحدي في قدرة الرئيس أشرف غني على التوفيق بين المصالح والمفاسد التي تترتب على توقيع الاتفاقية الأمنية في نفس الوقت ، إلى جانب ذلك يبدو أن السعودية تستعد لأداء دور ما في المرحلة القادمة في أفغانستان وهو ما سيثير حفيظة إيران ، يضاف إلى الصراع بين الهند وباكستان داخل الأراضي الأفغانية ، وتدخل الدول المجاورة في الشؤون الأفغانية ، وكلها مشاكل أخرى على صعيد السياسة الخارجية ستواجهها الإدارة الجديدة لأفغانستان .

1/ نفس المرجع ، ص 05 .

أدت الأزمة الأفغانية بعد 2001 إلى ظهور العديد من النتائج الإقليمية أهمهما تلك التغيرات الجذرية التي طرأت على خارطة التحالفات السياسية والعسكرية في المنطقة الآسيوية بصيغة تتعارض ومشروع الزعامة الانفرادية الأمريكية فقد أحدثت خللا بالتوازنات في المنطقة ، خاصة مع انتشار الوجود الأمريكي في منطقة غرب الصين ، وجنوبي شرق روسيا ، وشرق إيران وشمالي غرب القارة الهندية ، وكانت كل هذه الدول تحتفظ بتوازنات محددة على مدى سنوات طويلة ، ولكنها اختلت تماما بالوجود الأمريكي الكثيف فيها .

الخاتمة :

الخـــــاتمة :

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن الأزمة الأفغانية أخذت منحنى آخر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، على خلفية التدخل العسكري الأمريكي الذي أطاح بالنظام السياسي" لحركة طالبان " ، فكان للعامل الخارجي أثر في انفجارها ،دون تهميش للعوامل الداخلية المتمثلة أساسا في التراكمات السابقة طوال ثلاثة عقود الماضية .

فقد كان لموقع أفغانستان في الخريطة الآسيوية عاملا حاسما في دخول القوى الكبرى كبريطانيا والاتحاد السوفييتي سابقا في صراع ما عرف " باللعبة الكبرى " ، وحتى خلال مرحلة الاستقلال فيما بعد ، لم تسلم أفغانستان من تدخلات دول الجوار الإقليمي في شؤونها الداخلية خاصة بعد الفراغ الذي أحدثه سقوط نظام حركة طالبان ، إذ تبنت هذه القوى استراتيجية واحدة هادفة من ورائها إلى تحقيق مصالحها الحيوية من خلال الاستفادة من لا استقرار الذي تعاني منه أفغانستان ، وتمثلت هذه الاستراتيجية في تقديم الدعم المالي والعسكري لقبيلة على حساب القبائل الأخرى و تغذية الصراعات فيما بينها لتشكيل قوة مسلحة على الأرض وجماعة ضغط في الإدارة السياسية ، وقد بدا واضحا ذلك الدعم الذي قدمته إيران لقبيلة الهزارة "الشيعة" ضد قبائل الباشتون "السنة" ، والدعم الباكستاني لهذه الأخيرة ضد قبائل الأوزبك والطاجيك والهزارة وإن كان في الخفاء لتخوفها من فقدان حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية ، دون استثناء الدعم الهندي لقبائل الأوزبك والطاجيك في مجابهة قبائل الباشتون .

واتضح مع التطورات التي شهدتها الأزمة الأفغانية فيما بعد أن الاستراتيجية التي تبنتها هذه القوى أدت إلى اتساع حجم التداعيات على الداخل الأفغاني على ما كانت عليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الإطاحة بنظام حكم طالبان بكثير، الذي استطاع نوعا ما إدارة شؤون الدولة في الفترة ما بين عام 1996 إلى 2001 ، رغم ما شاع عنه من تجاوزات أدت إلى انهيار كيان الدولة الأفغانية نتيجة سياسته الداخلية والخارجية التي غلب عليها الطابع الإسلامي ، وبحكم التقارب الجغرافي الذي يربط أفغانستان بهذه الدول (باكستان ، إيران ، الهند ، جمهوريات آسيا الوسطى ، والصين) وحتى الدول التي لا ترتبط معها جغرافيا كروسيا مثلا ، شكلت الأزمة الأفغانية مصدرا لإزعاج و تخوف لهذه الدول ،خاصة ما تعلق بالجانب الأمني بالنسبة لاستقرارها إذ مثلت خطرا على أمنها القومي وتهديدا لمصالحها الاقتصادية ، حيث تكبدت الشركات الاقتصادية الصينية خسائر فادحة في المناطق المضطربة التي سيطر عليها بقايا نظام طالبان السابق ، أما إيران فقد ازداد تخوفها من تسرب الجماعات المتطرفة من أفغانستان إلى مواقع منشآتها النووية ودعمها للجماعات التي تطالب بانفصال إقليم بلوشستان ، ضف إلى ذلك ارتفاع في حصيلة عدد اللاجئين الأفغان داخل الأراضي الإيرانية ، أما باكستان فتعتبر المتضرر الأكبر من باقي دول الإقليم نظرا للقرب الجغرافي من جهة والامتداد العرقي للباشتون داخل أراضيها من جهة أخرى ، إذ أصبح النظام السياسي للدولة الباكستانية نظاما هشا تغلب عليه الانقسامات بين داخل المؤسسة العسكرية نتيجة الاختلاف في التوجهات بشأن قضية طالبان أفغانستان وكذا تأثير الجماعات الإسلامية المتطرفة في باكستان والمدعومة من قبل طالبان على استقرار المناطق الشمالية الشرقية في الحدود مع أفغانستان ، أما الهند وجمهوريات آسيا الوسطى فقد ازداد تهريب تجارة المخدرات عبر الحدود الجغرافية الشمالية لأفغانستان مع هذه الدول ، التي تراها الجماعات المتطرفة الناشطة فيها مصدرا لتمويل

نشاطها الإرهابي والذي كانت له تأثير على أمن روسيا في جمهورياته السابقة (الجمهوريات الخمسة) ومستقبل المنطقة ككل .

فلم تعد الأزمة الأفغانية تخص أفغانستان لوحدها وإنما أصبحت تمثل أزمة إقليمية تتقاسم تداعياتها كافة الأطراف التي لعبت دورا كبيرا بعد التدخل الأمريكي في تصعيدها رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للحيلولة دون تصاعد حدتها وبالتالي خطورة تداعياتها ، لتبقى الولايات في الأخير هي المستفيد الأكبر من الوضع في المنطقة والتي استطاعت فرض وجودها من خلال التواجد العسكري لمحاصرة المد الروسي الصيني في المنطقة والسيطرة على مصادر الطاقة الهائلة التي تعد أكبر احتاطي في العالم .

- ويمكن من خلال دراستنا هذه وضع ثلاث سيناريوهات لمستقبل أفغانستان بناءا على الأوضاع الراهنة .

أولا : <u>سيناريو التقسيم</u> .

مع الانسحاب الغربي من أفغانستان ستتآكل هيبة الدولة عسكريًا وربما سياسيًا سيما في ظل المتوقع من وصول المرشح عبدالله إلى السلطة، ولن يُنظر إليه على أنه ممثل لأغلبية بشتونية، ستستغل طالبان ذلك كوقود في مقاومتها، خصوصًا وأن طالبان أفغانستان تسعى اليوم إلى إقناع نظيرتها الباكستانية بالتصالح مع الحكومة للتفرغ للجائزة الأفغانية، واستمرارالقتال يعني دخول القوى النافذة المجاورة لأفغانستان لدعم الإدارة الأفغانية الحالية مما سيعني تقسيم البلد وتحوله إلى كانتونات"، بحيث ستسعى كل دولة إلى فرض" كانتونها "الخاص بها لحماية أرضها أو لحماية نفوذها وأقلياتها .والخبرة التاريخية على صعيد طالبان وخصومها تؤكد استحالة التوصل لاتفاق فيما بينهم، وتنسحب هذه الخبرة التاريخية حتى على الدول الإقليمية التي كانت على الدوام متصارعة على أفغانستان.

ثانيا: <u>سيناريو تغيير الوضع الراهن .</u>

أن تتمكن طالبان بعد عملية الانسحاب الغربي من أفغانستان من تحقيق النجاح في الإطاحة بفصائل المجاهدين والسيطرة على كابل،كما حصل ذلك خلال تسعينات القرن الماضي ، خصوصًا وأنها تتمتع بقيادة مركزية ، وبدعم فصائل إسلامية مسلحة بالمنطقة إن كان في كشمير أو باكستان أوأوزبكستان والصين وغيرها، يضاف إلى ذلك حالة الفساد والترهل والاختلاف والتنافر وسط الطبقتين السياسية والعسكرية الأفغانية ، وتوقع أن تغسل القوى الغربية وأميركا تحديدًا يديها من أفغانستان حال الانسحاب لانشغالها بقضايا أكثر أهمية وحساسية لها، وهو ما سيصب في صالح طالبان. وهو السيناريو غير المتوقع .

ثالثا : <u>سيناريو بقاء الوضع الراهن</u> .

ترفض مختلف القبائل الأفغانية فكرة التقسيم، في ظل تحكم القيادات الطائفية والعرقية في المشهد الأفغاني إن كان على مستوى الطاجيك أو الهزارة أو الأوزبك، يعززها دعم دول مجاورة لهذه الأقليات التي لها امتدادات في الدول المجاورة،وهناك الأغلبية البشتونية التي تحظى بدعم باكستان، التي تعي أن تهميشها لن يعني أن عمقها الجيوستراتيجي قد ضُرب بقدر ما سيؤثر على الأغلبية الباشتونية لباكستان الذين سيثأرون لإخوانهم الأفغان كما وقفوا معهم

الخـــــاتمة :

خلال العقود الماضية ، فالطابع العرقي سيتغلب على الجيو استراتيجية ، وبالتالي ستكون استمرار الحرب "روح أفغانستان" ، إما دولة علمانية ينشدها التحالف الدولي أو دولة إسلامية طالبانية تريدها طالبان أفغانستان ، وهو ما ستقاومه الدول المناوئة لكالبان بكل ما أوتيت من قوة حتى لو أدى ذلك إلى حرب مدمرة أخذا بمبدأ الحروب الاستباقية التي يشنها البعض في مناطق أخرى بذريعة عدم نقل عدواها إلى أرضه .

وهو السيناريو الأقرب إلى التجسيد على أرض الواقع ، لأن ما شهده التاريخ الأفغاني من حروب وأزمات داخلية . سيبقي أفغانستان فضاءا لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة و دول الإقليم ، ذلك أن الدولة التي تدور عليها هذه الحرب هي المتضرر الوحيد في ظل سياسات هذه القوى التي تدعم أطرافا أفغانية موالية لها بالسلاح ، ما يعني أن أفغانستان ستخسر سيادتها على أرضها و ستظل معتمدة على غيرها إلى الأبد . وأن عملية تحقيق السلام وبناء الدولة الأفغانية من المنظور الغربي تخضع لمتغيرات عديدة نظرا لتضارب المصالح بين الأطراف الأفغانية ذاتها . و ارتباطه بتدخل القوى الإقليمية والدولية .

قائمة المراجع :

- **الكتب :**

1) البساتين نجاح ، **أفغانستان أول ضحايا العولمة** . الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 .
2) أبو غزالة حسين عقيل ، **الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط إشكالية العلاقة .** عمان : دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2002 .
3) اسبيزتو جون ، **الحرب غير المقدسة الإرهاب باسم الإسلام** . ترجمة : مصطفى حسين عبد الرزاق ، سوريا : دار الحوار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 .
4) برر فاروق حليم ، **تاريخ أفغانستان من قيل الفتح الإسلامي إلى وقتنا الحاضر** . مصر : مكتبة الآداب ومطبوعاتها الجامعية ، بدون سنة نشر .
5) جليلي محمد رضا وكيلينر تيري ، **جيو سياسية آسيا الوسطى .** ترجمة : علي مقلد ، لبنان : منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية ، الطبعة الأولى ، 2001.
6) هايزيش توربرت هول ، **مهمة في أفغانستان ـ تجارب دبلوماسي في الأمم المتحدة** . ترجمة : محمد جديد ، الرياض : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2004 .
7) هاليداي فريد ، **ساعتان هزتا العالم ، 11 سبتمبر 2001 ، الأسباب و النتائج .** بيروت : دار الساقي ، الطبعة الأولى ، 2002 .
8) كليفورد ماري لويس ، **أفغانستان أرضا .... وشعبا .** ترجمة : سامي محمد المرسي ، القاهرة : دار العالم العربي ، الطبعة الأولى ، 2013 .
9) لكريني ادريس ، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق) .** المغرب : المطبعة والوراقة الوطنية ، الطبعة الأولى ، 2005 .

10) ميسان تيري ، **11 أيلول 2001 : الخديعة المرعبة .** ترجمة : سوزان قازان ومايا سلمان ، الطبعة الأولى ، دار كنعان للدراسات والنشر ،2002 .

11) سيد سليم محمد ، **تطور السياسة الدولية** . القاهرة : دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 .

12) تانر ستيفن ، **أفغانستان (التاريخ العسكري منذ عصر الاسكندر الأكبر حتى سقوط طالبان) .** ترجمة : نادية إبراهيم ، مصر : بدون دار نشر ، الطبعة الأولى ، 2010 .

- **<u>الرسائل غير المنشورة</u> :**

1) الطائي فليح عدنان عودة ، **أفغانستان وأهميتها الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، الكويت ، 2006 .

2) أحمد يوسف ، **(طالبان أفغانستان : جدليات الدين والسياسة والمقاومة)** ، <u>بيت الحكمة للدراسات والاستشارات</u> ، أبريل 2010 .

3) براضية نادية وبن طويس سهيلة ، **الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب " أفغانستان" (2010/2001)** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، 2011 .

4) دبازي أمينة ، **التدخل الأمريكي في أفغانستان والرهانات الجيوسياسية (2001 ــ 2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2014 .

5) دهقاني أيوب، **الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان (2010/2001)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2011 .

6) سرور عبد الناصر ، **الصراع الاستراتيجي الأمريكي /الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة (2008/1991)** ، جامعة الأزهر (غزة) ، 2008 .

7) خوشخال عمر ناصر ، **دور القوى الداخلية والخارجية في تطور التاريخ السياسي لأفغانستان المعاصرة** . الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، 2011 .

قائمة المراجع :

- **المجلات والدوريات :**

1) الكواز محمد سالم أحمد ، (موقف إيران من التطورات السياسية في أفغانستان (1998/1979))، جامعة الموصل ، **مركز الدراسات الإقليمية** ، المجلد 5 ، العدد 01 ، 2008 .

2) الكواز محمد سالم أحمد ، (موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001) ، جامعة الموصل ، **مركز الدراسات الإقليمية** ، المجلد 14 ، العدد 2 ، (لسنة 2007) .

3) الإمام رفعت محمد ، (مشكلات الأمن في القوقاز ، تداخلات الأعراق والنفط والسياسة) ، المجلد 37 ، العدد 149 ، تموز 2002 .**(pdf)**.

4) امتياز صبا ، (تقرير حول اجتماعات طالبان في باريس حول أفغانستان ، النتائج والتوقعات) . **تقاريرمركز الجزيرة للدراسات** .23 يناير 2013 .

5) العشري صبري طه ،(أزمة حلف الناتو في أفغانستان) ، **مجلة الدفاع** ، العدد 270 ، (جانفي 2009).

6) الصمادي فاطمة ، (أفغانستان ... قلق إيران الدائم) . **تقارير مركز الجزيرة للدراسات** ، 16 مايو 2012 .

7) الأصفهاني نبيه ، (أبعاد التقارب الروسي ، الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 148 ، يناير 2002.

8) السيد عبد الوهاب أيمن ، (تحولات السياسة الأمريكية اتجاه القوى الآسيوية ، الصين ، اليابان ، الهند ، باكستان ، أندونسيا) ، **السياسة الدولية** ، العدد 147 ،(يناير 2002) .

9) هلال رضا محمد ، (المخدرات في أفغانستان : الأبعاد الداخلية والخارجية) . **مجلة السياسة الدولية** ، الأهرام ، العدد 180 ، أبريل 2010.

10) زيدان أحمد موفق ، (العلاقات الباكستانية الأفغانية : قلق الماضي وغموض المستقبل)، **مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث** ،5 ديسمبر 2012 .

11) زيدان أحمد موفق ، (أفغانستان : اللعبة الإقليمية بدلا للعبة الدولية) . **تقارير مركز الجزيرة للدراسات** ، 04 ماي 2014 .

12) حرشان عبد القادر ،(الحرب الباكستانية بدأت على وقع الإنفجارات) . **جريدة الخبر اليومي** ، الجزائر، شركة الخبر ، العدد 21 أكتوبر ، 2009 .

13) كمال محمد ، (القضية الأفغانية انعكاساتها على الأمن الآسيوي) ، "بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع" حول القضايا الأمنية الآسيوية،القاهرة : **مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة** ،3/2 أبريل 2003 .

14) مومند صلاح الدين ،(موسم حصاد الأفيون) . **مجلة الصمود الإسلامية** ، السنة التاسعة ، العدد 97 ،2014.

15) معلوم حسين ، (الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا ، الواقع و الآفاق) ، **السياسة الدولية** ، العدد 147 ، (جانفي 2002) .

16) مصباح الله عبد الباقي ، (أزمة الرئاسة الأفغانية : الأسباب والآثار) ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2014/09/08 .

17) مصباح الله عبد الباقي ،(رئيس أفغانستان الجديد : العقبات وفرص النجاح)، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2014/10/15 .

18) عبد الله مصباح ، (الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان ومخاوف السيادة الوطنية) ، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات** ، 08 ديسمبر2013.

19) عبد العظيم صالح سليمان ، (باكستان على وشك السقوط : مستقبل أمريكا وباكستان وأفغانستان).**تقارير مركز الجزيرة للدراسات** ، ماي 2013 .

20) فرحات محمد فايز ، (الحوار مع طالبان أفغانستان بديل لا يضمن الاستقرار) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 180 ، أبريل 2010 .

21) قلعة علي ، (القواعد العسكرية الأجنبية والحقوق الإنسانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مع إشارة خاصة إلى قاعدة غوانتنامو) ، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، جامعة دمشق ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012 .

22) رويز هيرام ، (أفغانستان الصراع والنزوح من عام 1978 حتى عام 2001) ، **نشرة الهجرة القسرية الحادي عشر سبتمبر / أيلول : هل تغير شيء ؟)** ، 13 يونيو 2002 ، على الرابط الإلكتروني الآتي :

www. Hijra . org . uq

23) رحمن خالد ، (العلاقات الهندية الإيرانية... التطور التاريخي والرؤية المستقبلية) . **تقاريرمركز الجزيرة للدراسات** ،22 مارس 2010.

24) نص عن تقرير التنمية والصحة والأمن الصحي لعام 2011.

25) أفغانستان ينبغي توفير الحماية للمدنيين واللاجئين الأفغان ، **تقرير منظمة العفو الدولية حول أفغانستان 2001**، 9 أكتوبر 2001 رقم الوثيقة : Asa11/ 012 /2001

- **المواقع الالكترونية :**

1) الحماد أيمن ، (والهند ... الصين "صراع النفوذ " في أفغانستان) ، جريدة الرياض ، العدد 16088 ، 11 يوليو 2012 ، على الرابط الإكتروني الآتي :

http : // www. Alriyadh . com /75121

2) الموسوعة الحرة ، (أفغانستان) ، 10 فيفري 2015 ، على الرابط الإلكتروني التالي :

http // : www . wiQipedia . org .

3) دياب أحمد ، (مفاوضات الدوحة بين واشنطن وطالبان وأفق السلام في أفغانستان) ، مجلة الأهرام العربي ، تاريخ الاقتباس 2015/05/09 ، على الرابط الإلكتروني الآتي :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=146762&_eid=35

4) عبد الله محمد ، (في مومباي بن لادن ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد)، تاريخ الاقتباس 2015/03/15 . على الرابط الالكتروني الآتي :

http:// www . muslm. Net

5) عبد الله صالح ، (القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى) ، تاريخ الاقتباس 2015/04/20 ، على الرابط الإلكتروني الآتي :

http://alasr.me/articles/view/6889

6) عمارة سامي ، (تنمو تحت سمع وبصر الناتو : روسيا في أزمة بسبب مخدرات أفغانستان)، (مجلة الأهرام العربي) ، تاريخ الاقتباس 2015/4/31 ، على الرابط الالكتروني الآتي :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=180749&eid=1269

7) رضا إدوارد ، (مؤتمر لندن فرصة للحكومة الأفغانية لتحديد أولوياتها للإصلاحات) ، تاريخ الاقتباس 2015/05/09 ، على الرابط الالكتروني الآتي :

http://www.dostor.org/726963

8) تقارير حلف الناتو ، إعلان قمة شيكاغو (أصدره رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي) ، تاريخ الاقتباس (2015/05/07)، على الرابط الالكتروني الآتي:
http://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_87593.htm?selectedLocale=ar

9) (بدون اسم الكاتب)، العلاقات بين أمريكا والهند بقيادة مودي وقضية كشمير (علاقة الصين وأفغانستان ... وطالبان)، تاريخ الاقتباس ، 2015/04/27 ، على الرابط الالكتروني الآتي :

http://www.hizb-jordan.org/index.php/contents/entry_205

10) (بدون اسم الكاتب)،(الصين تقترح وساطتها لضم طالبان إلى مفاوضات السلام الأفغانية) ، تاريخ الاقتباس ، 2015/04/23 ، على الرابط الإلكتروني الآتي :

http://arabic.rt.com/news/773886

11) (بدون اسم الكاتب)،(الصين تقر قوانين تسمح بتدخلها في الخارج وتزيد تعاونها الاستخباراتي مع أمريكا) ، تاريخ الاقتباس 2015/02/18 ، على الرابط الإلكتروني الآتي :

http:// alhayat. Com. / articls/ 8081719% . d8% A7

12)(بدون اسم الكاتب)،(أفغانستان تطوي صفحة كرزاي والوحدة الوطنية عنوان المرحلة المقبلة). على الرابط الالكتروني الآتي :

http : //aawsat. Com / home/ article / 257966 . 25/01/2015

13) (بدون اسم الكاتب)، (معهد ستوكهولم للسلام: القوى النووية تواصل تطوير ترسانتها)، تاريخ الاقتباس 2015/3/23 ،على الرابط الإلكتروني الآتي :

http : //www. Alyaum. Com/article/3084214

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1. collins ,joseph . , **understanding war in afghanistan .** national defense university press washington , d.c . 2011.
2. foster john , **l'afghanistan et la nouvelle guerre de l'enrgie ,** centre canadien de politiques alternatives ottawa , canada , 19 juin 2008.
3. harison seings **. l'afghanistan retombe dons le le monde diplomatique .** mai . 2002 **.**
4. khalilzad zalmay et byman daniel **, afghanistan : the consolidation of a rogue state ,** the washington quarterly **,** hiver 2000 .
5. riza djalili Mohamed et Thierry kellner, **geopolitique de la nouvell asie centrale,paris :** P U F 2001 **.**
6. panda ankit **:(room for india – china cooperation in afghanistan ?) ;** the diplomat , 15.04.2015

http : // the diplomat , com / 2014/04/ room – for – india – .7 **china – cooperation – in – afghanistan**

الفهرس :

ـ شكر وتقدير: .....أ

ـ إهداء :.....ب

ـ خطة الدراسة: .....ج

ـ مقدمة: 1

ـ الفصل الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لأفغانستان 10

ـ المبحث الأول: الأهمية الجغرافية لأفغانستان 10

ـ المطلب الأول: التعريف بأفغانستان 10

ـ المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لأفغانستان 11

ـ المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لأفغانستان.....15

ـ المطلب الأول: قطاع الزراعة 16

ـ المطلب الثاني: قطاع الصناعة 17

ـ المطلب الثالث: الثروات المعدنية 18

ـ المبحث الثالث: الأهمية الحضارية لأفغانستان 18

ـ المطلب الأول: حضارات أفغانستان ما بين (320 ق،م/ 125م).....18

ـ المطلب الثاني: حضارات أفغانستان ما بين (224م/ 1215م) 19

ـ المبحث الرابع: النظام السياسي في أفغانستان 20

ـ المطلب الأول: المؤسسة التنفيذية 20

ـ المطلب الثاني: المؤسسة التشريعية 21

ـ المطلب الثالث: المؤسسة القضائية 22

ـ الفصل الثاني: الاطار التحليلي للأزمة الأفغانية 25

ـ المبحث الأول: المسار التاريخي للأزمة الأفغانية 25

الفهرس :

ـ المطلب الأول: الأزمة الأفغانية (1992/1978).....25

ـ المطلب الثاني: الأزمة الأفغانية (1997/1992).....25

ـ المطلب الثالث: الأزمة الأفغانية (2001/1997).....27

ـ المطلب الرابع: الأزمة الأفغانية (ما بعد 2001).....27

ـ المبحث الثاني: أسباب الأزمة الأفغانية 28

ـ المطلب الأول: الأسباب المباشرة 28

ـ المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة 29

ـ المبحث الثالث: أطراف الأزمة الأفغانية 30

ـ المطلب الأول: الأطراف الداخلية 30

ـ المطلب الثاني: الأطراف الإقليمية 33

ـ المطلب الثالث: الأطراف الدولية 36

ـ الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الأفغانية داخليا وخارجيا.....42

ـ المبحث الأول: تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الداخلي 42

ـ المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية 42

ـ المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية.....44

ـ المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية 44

ـ المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الأفغانية على المستوى الخارجي.....46

ـ المطلب الأول: باكستان والهند 46

ـ المطلب الثاني: إيران وجمهوريات آسيا الوسطى 48

ـ المطلب الثالث: روسيا والصين 51

ـ المبحث الثالث: الجهود الدولية لتسوية الأزمة الأفغانية 52

ـ المطلب الأول: المؤتمرات الدولية 55

ـ المطلب الثاني: الوساطة الإقليمية والدولية 61

الفهرس :

- المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الأزمة الأفغانية 61
- المطلب الأول: التحديات الداخلية 64
- المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....66
- الخاتمة :.....68
- قائمة المراجع : 71
- الفهرس : 72